الفَصْل الحَادِي عَشَر

تَوَابِع الزِنْزَال

obeikandl.com

obeikandl.com

"الأخدُودُ الأمريكي العَظِيم"

تلك لم تكُن حرباً إنما زلزالٌ بحق.. تصدَّعت من جرَّائه العلاقة.. وأحدَثَ شُروخاً في جُدران المعبد سياسياً واجتماعياً، بصورة لا تقل عمَّا أحدثته الطبيعة في "الأخدود الأفريقي العظيم" منذ آلاف السنين.

وللزلزال توابع، كما يقول الجيولوجيون.. وتوابع هذه الأزمة تخطَّت المحيطَ الحدودي، ومسَّت الذين قُلنا عنهُم إنهم كانوا يُطِلون من خلف السُّور في الإقليم، وآخرين هُم في حُكم الأبعدين جغرافياً، والأقربين سياسياً.. لسَعَهُم سوطها بنِسَبٍ متفاوتة.. أما في المحيط الدولي، فقد جسَّدت محنته الولايات المتحدة الأمريكيَّة التي كانت تعتقد أنها عندما هزَّت بجذع نظامها العالمي الجديد في المنطقة، وُلِدَ توأمين ظلت تنظر إليهما بإعجابٍ.. تطمح لحمايتهما من كُلِّ مكروه.. ومِن شَرِّ كل حاسدٍ وغاسقٍ ونافثٍ في العُقد.

لهذا عندما اندلعت الأزمة، كانت الولايات المتحدة الأمريكيَّة أوَّل المُبادرين في محاولة إطفاء نيرانها، بجولات الوفد الذي ترأسته السيدة سوزان رايس.. وتمخَّضت عن المبادرة الأمريكيَّة الرُّوندية، على النحو الذي ورد ذكره في الفصل السابق.

ونسبة لأهميَّة الدور الأمريكي، الذي يُعتبر محورياً، استبقينا بعض التفاصيل لهذا الفصل، لمزيدٍ من المعالجة وإلقاء الضوء على المُلابسات التي صاحبته.

عندما اندلعت الحرب، كان يتوجَّب على الولايات المتحدة الأمريكيَّة - بعلاقتها الجيِّدة مع الطرفين - أن تأخذ موقفاً محايداً في محاولاتها الرامية إلى إنهاء الأزمة، وكان هذا الموقف يتطلب مهارة شديدة، هي أشبه بالمهارة التي يبديها لاعب السيرك، وهو يسير على حبلٍ مشدود بين نقطتين. لكن الذي حدث، هو أن هذه المهارة تعرَّضت لامتحاناتٍ قاسية طوال الأزمة.. بعضها تجاوزته بشقِّ الأنفُس، وبعضها تأرجَحَت فيه حتى كادت أن تسقُط.. ظلت - وما فتئت - في موقفٍ لا تُحسَد عليه أبداً، إذا نَظَرَت يساراً غضب يمينها، وإذا مالَتْ يميناً غار شمالها، وإذا وقفت في الوسط اتُّهِمَت باللامبالاة؟!

كان أوَّل الامتحانات التي تعرَّضت لها الإدارة الأمريكيَّة قد جاء من قبل إريتريا إثر السلبيَّات - أو الثغرات- التي لازمت مبادرتها التي حملتها السيدة

سوزان رايس، وكُنَّا قد ذكرنا أن الرئيس أفورقي قد وجَّه أوَّل اتهامٍ لها في ١٩٩٨/٦/٩، في حديثٍ لوكالة 'رويترز'، قال فيه: «**إنها تهدف إلى تسوية سهلة وسريعة**»..

بعد ذلك بنحو يومين، وتحديداً في ١٩٩٨/٦/١١، كشفت مصادر دبلوماسيَّة غربية لصحيفة 'الحياة' أن الرئيس أفورقي بعث برسالة خطيَّة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ضمَّنها الانتقادات نفسها، وزاد عليها باتهام واشنطن: «**بإعطاء ضوء أخضر لإثيوبيا كي تقصف مطار أسمرا**». كما ضمَّنها انتقاده لعمليَّة الإجلاء السَّريع للرَّعايا الأمريكيين ورعايا الدول الأخرى من أسمرا، مشيراً إلى أن ذلك: «**ساهم في استفحال الأزمة**».. وأنه يرى في هذا العمل: «**دوراً مزدوجاً من الإدارة الأمريكيَّة يصعُب فهمه**».

بعدئذٍ أبدت إريتريا رأياً سلبياً في القائم بأعمال السفارة الأمريكيَّة في أسمرا، السيد ياماموتو، الياباني الأصل، حيث لم يكُن قد تمَّ تعيين سفيرٍ خلفاً للذي مضى، فاستجابت الإدارة الأمريكيَّة وسحبت القائم بالأعمال في صمتٍ، واستبقت بدلاً عنه بصفة مُؤقتة السيد روبرت هوديك، الذي كان سفيراً لبلاده في أسمرا نفسها وأحيل للتقاعُد بعد انتهاء مُدَّته العمليَّة، وأصبح مستشاراً في وكالة الاستخبارات المركزيَّة الأمريكيَّة، وكان ضمن الوفد المُصاحب للسيدة رايس في زيارتها لإريتريا. وبهذه الخطوة أوصدت الإدارة الأمريكيَّة باباً أمام خلاف محتمل قبل أن يتطوَّر مع رئيس دولة تُعِدُّه من الأصدقاء، أو الشركاء في المنطقة.

لكن برغم كل ذلك، كانت تلك المواقف محرِّضاً لهواجس في ذهنيَّة القيادة الإريتريَّة، فاتسعت عيناها لأكثر مِمَّا ينبغي أمام الدور الأمريكي في الأزمة، وخاصَّة لمبادرة الأمريكيَّة الرُّوانديَّة على النحو الذي ورد ذكره.

بعد ذلك بعدة شهور، أثير الغبار مرَّةً أخرى، وتحديداً في يوم ١٩٩٨/٩/١٨، حيث أصدرت وزارة الخارجيَّة الإريتريَّة تصريحا صحفيا اتهمت فيه الدور الأمريكي بتعقيد الأزمة، وقالت: «**إن تدخُّل المسئولين الأمريكيين في النزاع، وفي العديد من المناسبات، وبمختلف الأساليب كان دوراً مضراً في الأزمة وأدَّى إلى تعقيد حلها**». وشمل التصريح حلقة أخرى فأكد: «**إن التدخُّل الأمريكي عبر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة أثر سلباً على مبادرتها وأعاق مساهماتها في حل النزاع**».

في مساء نفس اليوم كان الرئيس الإريتري يتحدَّث عبر التلفزيون المحلي، فتعرَّض لذلك الموضوع بتوسُّع أكثر، وقال: «**إن دور بعض المسئولين الأمريكيين كان مضللاً منذ البداية، فقد أمكننا التأكُّد الآن أن القرار بإعلان الحرب الذي صدر من البرلمان الإثيوبي قد تمَّ بدفعٍ وتشجيعٍ من السفارة الأمريكيَّة في أديس أبابا، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل كان البعض من هنا وهناك يحث**

الطرف الإثيوبي على ضرورة العمل على تلقين الإريتريين درساً لا يُنسى».. وأضاف أيضاً: «إلى جانب ذلك، هناك الدور المُعرقِل، الذي لعبه سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية».

كان ذلك حديثاً تزلزلت له الجبال الرواسي. وقد سبقته بنحو يومين مكالمة هاتفيَّة هامَّة في ٩/١٦، بين الرئيس الإريتري ورئيس الأمن القومي الأمريكي ساندي بيرجر، عرض فيها الثاني رغبة الولايات المتحدة في القيام بمحاولة وساطة أخرى (غير وساطة السيِّدة رايس) يُوفِد فيها مسئول الأمن القومي الأمريكي السابق "أنتوني ليك". أوضح له الأوَّل تحفُّظات بلاده، ولكنه أعرب في الوقت نفسه عن عدم ممانعته في مقابلة الموفد الجديد.

لم يغمُض جفن الإدارة الأمريكيَّة بعد تلك التصريحات الحادة، فقد صُفعت على خدها الأيمن، ولم يكن أمامها من خيارٍ سوى إدارة خدِّها الأيسر، بدليل أن ليك شرع بعدئذٍ في مهمَّته التي بدأها بزيارة أسمرا ولقاء الرئيس الإريتري يوم ١٩٩٨/١٠/٧، ثم غادرها إلى أديس أبابا للقاء رئيس الوزراء الإثيوبي يوم ١٠/٨.. والجديد في هذه المهمَة، أنه جرى اتفاق أخلاقي **«بعدم نشر أي شيء يتعلق بالمحادثات التي يجريها ليك مع الطرفين».**. لذلك لم يصدُر شيء عن تفاصيل ما تمَ بحثه في جولته.

كان السفير الأمريكي في أديس أبابا هو السيد "ديفيد شين"، وله ميولٌ نحو إثيوبيا، وهو لم يُخفِ ذلك في مواقف كثيرة قبل أن يُحال إلى التقاعُد، ولعلَ الرئيس الإريتري قد قصده بالاتهام الذي ذكر فيه، أن: **«قرار البرلمان الإثيوبي تمَّ بدفعٍ وتشجيعٍ من السفارة الأمريكيَة في أديس أبابا».**

من المفارقات، أن الجانب الإثيوبي راح يكيلُ الاتهامات أيضاً للولايات المتحدة، إذ قال السيد "سبحات نجا" في مقابلة مع قناة "الجزيرة" الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٣/١٧، التي وصفته في اللقاء بأنه يُعرَفُ في إثيوبيا بـ"فيلسوف الحزب": **«يمكنني القول ان علاقتنا بأمريكا لم تكن سيِّئة، بل كانت مقبولة، إلى أن اندلع الصراع الإريتري الإثيوبي. وبعد تفجُّر الأزمة، كانت كل المواقف الامريكيَة غير عادلة ابدا.. بل إنها تحوَّلت تماماً لصالح النظام الإريتري.. فمثلا عندما تفجَّرت الأزمة في شهر مايو (آذار)، قال الأمريكيون إنهم سيحظرون بيع الأسلحة للجانبين، وكنا نحن ضحيَّة ذلك الحظر، لأن تلك الخطوة لم تكن عادلة وغير مقبولة.. وقرار حظر بيع الأسلحة لم تتخذه دول بعينها، بل اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية.. ثم هناك الترهيب الذي جرى للإثيوبيين في إريتريا، والولايات المتحدة لم تقل كلمة واحدة حيال ذلك، لكنها اكتفت بقلقها العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان بخصوص ترحيل الإريتريين من إثيوبيا.. وهُم لم يقولوا كلمة عن قصف المُدُن الإثيوبيَة، وظلّ المبعوثون الأمريكيون ينتقلون من وقتٍ لآخر بين أسمرا وأديس أبابا، ونحن نشعر أنهم نقلوا رسائل خاطئة للنظام**

الإريتري.. أنا متأكد أنهم لم يخبروا الجانب الإريتري كي يقبل بخطة منظمة الوحدة الأفريقية.. لذلك فالأمريكيون لم يكونوا عادلين أبداً مع إثيوبيا في هذه الأزمة».

عدا الاتهام الأخير، فالذي أدلى به السيد نجّا قبله، ويريد أن تُبدي فيه الولايات المتحدة موقفاً متعاطفاً إلى جانب إثيوبيا، يُسمّى "عتاب"، على الرغم من أن الوقائع التي ذكرها هي جدليّة، لم يُثبت فيها المُراقبون أمراً قاطعاً.

في غُضون ذلك، كان السيد أنتوني ليك يحمل عصا لاعب السيرك، وينتقل بين العاصمتين في صمت مثير، لم يشأ أحد طرفي النزاع - أو هُو شخصياً- أن ينتهك حُرمة التكتم الذي تمّ الاتفاق عليه في مهمّته. وفي نهاية يناير (كانون الثاني) ١٩٩٩، كان قد سجّل الرقم الرابع في جولاته، وكانت تلك هي الأخيرة قبل التطوّرات التي حدثت في مسار الحرب بعد "بادِمّي" و"ضُرونا" على نحو ما جرى ذكره.

لكن حدث منعطف جديد.. ففي لقاء الرئيس الإريتري مع التلفزيون المحلي يوم ١٩٩٩/١/٣١، والذي ذكر فيه بأن بلاده لن تكون البادئة بإطلاق الرصاصة الأولى - وفق ما سلف سرده- كان في هذا اللقاء أيضاً قد سلّط الأضواء على ملابساتٍ تُعَدُّ غاية في الغرابة في العلاقات بين الدول. فقد وجّه اتهاماً آخر للولايات المتحدة، وقال إنه اكتشف أن: **«بعض الرسائل التي أرسلها إلى نظيره الأمريكي لم تصل إليه.. والغريب في الأمر وجود عوائق ومصاعب تحول دون وصول هذه الرسائل إلى الرئيس، فهناك أطراف كثيرة تتداخل في جهاز الإدارة الأمريكية».**

وكشف الرئيس الإريتري أيضاً عن واقعة أخرى أدخلت الريبة في قلبه، وزادت من شكوكه تجاه الدور الأمريكي، إذ قال إن السيد أنتوني ليك أكّد له في اللقاء الأخير، الذي تمّ بينهما - والذي لم يدُم أكثر من ٢٠ دقيقة- أن ردّ المنظمة الأفريقيّة على الإيضاحات التي طلبتها إريتريا سيأتي خلال أربعة أيام.. وتساءل الرئيس أفورقي: **«ما مغزى أن يأتينا الرد خلال أربعة أيام، ومَغزى أن نُبلَغ بذلك من قبل أنتوني ليك.. ومغزى أن نتلقى ذلك الرد في نفس الوقت الذي حدده؟!».** وقال إن هذه التساؤلات أبلغ بها سكرتير المنظمة الأفريقيّة سالم أحمد سالم.

كانت بالفعل تلك كبوة فارسٍ من مسئولٍ شغل منصباً يُعَدُّ من أهم المناصب في الإدارة الأمريكيّة، ذلك لأن البقر تشابه عليه، فنسى أنه مبعوث أمريكي، فأصبح بما أدلى به مبعوثاً من المنظمة الأفريقيّة.

في سياقٍ آخر، حدث في تلك الإيضاحات خطأ ربّما أقلّ درجة مِمّا قام به أنتوني ليك، فعندما أرادت المنظمة الأفريقيّة أن ترسل إيضاحاتٍ لإريتريا، لم تعمل على إرسالها عبر رئيس المنظمة بليز كومباوري، كما هو متفق عليه، فقد

قام سالم أحمد سالم باستدعاء ممثل إريتريا في المنظمة وسلمها له بحضور سفير بوركينا فاسو المُقيم في أديس أبابا، وطلب منه إيصالها عاجلاً إلى بلاده، ونظراً لأن الاتصالات الهاتفيّة مقطوعة بين البلدين، فقد قام المسئول الإريتري بإرسالها إلى سفارة بلاده في نيروبي عن طريق "الفاكس ميل"، والتي بدورها أرسلتها إلى أسمرا، بما يعني أن النسخة الاصليّة ظلت حبيسة مكتب المسئول الإريتري في أديس أبابا.

هناك في الضفة الأخرى، كنا قد ذكرنا أنه بعد معارك "بادِمِي" الثانية، استدعى وزير الخارجيَّة الإثيوبي سيوم ميسفن السفير الأمريكي يوم ١٩٩٩/٣/٨، وأبلغه: «**احتجاج بلاده على الموقف الأمريكي المنحاز لإريتريا**».

في يوم ١٩٩٩/٣/١٠، نظمت وزارة الإعلام الإثيوبيَّة ندوة سياسيَّة حول النزاع، وتحوَّلت هذه الندوة إلى محاكمة للسياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة في القرن الأفريقي، واعتبر معظم المشاركين: «**إن دور الولايات المتحدة اتسم بالضعف وتجنب الضغط على الحكومة الإريترية**».

في مواجهة هذا الهُجوم المُكثف، قام السفير الأمريكي لدى إثيوبيا "ديفيد شين" بمقابلة رئيس الوزراء الإثيوبي يوم ١٩٩٩/٣/١١، وسلمه دعوة من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، تضمَّنت زيارة واشنطن في أقرب فرصة ممكنة، لإيجاد مخرج للتوتر الذي طرأ بين البلدين، إثر الاتهامات الإثيوبيَّة المتكرِّرة للإدارة الأمريكيَّة.. غير أن رئيس الوزراء الإثيوبي أبلغه في تلك المقابلة، بأن بلاده ستخوض الحرب إذا لم تُلَبَّ شروطها..وحدَّد لذلك فترة زمنيَّة محدودة. ولا يستطيع أحد الجزم إن كان السفير الأمريكي يدري حينها - أو لا يدري- أن رئيس الوزراء الإثيوبي عندما قال له ذلك كان ينطلق من قرارات اللجنة المركزيَّة لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" التي ورد ذكرها في الفصل السابق.

إن عدم مركزيَّة القرار في الإدارة الأمريكيَّة هو الذي جعل التناقُضات تكتنف مواقفها أحياناً حيال الأزمة، فالقرار - كما هو معروف- يأتي عبر عدَّة قنوات في جهاز الدولة.. البيت الأبيض، وزارة الخارجيَّة، مجلس النواب "الكونجرس"، مجلس الأمن القومي، وزارة الدفاع "البنتاغون".. وهناك رَوَافِدَ أخرى ممثلة في منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الطوعيَّة العاملة في المجالات الإنسانيَّة.. وهناك مجموعات الضغط "اللوبي".. الخ ، وفي أحيانٍ كثيرة تتباين مواقف هذه الأجهزة في رُؤاها للأزمة. والتبايُن أحياناً ينتُج من غلبة المصالح القوميَّة العُليا، وأحياناً ينتُج من التعاطُف والعلاقات العامَّة، وطول يد الدولة المعنيَّة في الوصول إلى هذه الأجهزة.

مثالاً لما ذكرنا، في بداية الألفيَّة الثالثة حاول السيد "بنجامين غيلمان" عضو الكونجرس ورئيس لجنة العلاقات الدوليَّة في المجلس أن يُعبِّر عن موقفه

تجاه الأزمة، فنشر في صحيفة "الواشنطن بوست" بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ مقالاً بعنوان: "إثيوبيا بحاجة لمن يدفع بها نحو السلام"، دعا فيه الإدارة الأمريكيَّة إلى أن تجعل بداية العام الجديد عاماً لأفريقيا، وأن تعمل بكل ثقلها لدفع إثيوبيا للقبول بالحلِّ السلمي.

جاء رد الفعل من وزير الخارجيَّة سيوم ميسفن، الذي أرسل رداً للصحيفة بعنوان: "إثيوبيا ليست في حاجة لمن يدفع بها نحو السلام لأنها متمسِّكة به". ولأسبابٍ غير معروفة، لم تنشر الصحيفة ذلك الرد، وظهر الموضوع على "الإنترنت"، ربَّما لأن المسئول انحرف عن القضيَّة الأساسيَّة، ووجَّه سهامه نحو إريتريا وعضو مجلس النوَّاب، الذي اتهمه بقصورٍ في الفهم وعدم إدراك المشكلة، وكذلك امتدَّ اتهامه للإدارة الأمريكيَّة، ولمَّا لم تنشر الصحيفة ذلك الرد، أرسل السفير الإثيوبي في أمريكا موضوعاً احتجَّ فيه على عدم النشر بعنوان: "أعطوا إثيوبيا فرصة لكي ترد".. ما يهُم في هذه القصَّة، أن إثيوبيا تشعُر بحساسيَّة شديدة تجاه أي موقف من مسئول أمريكي، أو من إدارة في أجهزة الدولة لا يتطابق مع موقفها، ويتحوَّل الموضوع مباشرة إلى محاكمة للسياسة الأمريكيَّة تجاه إثيوبيا أو المنطقة.

هكذا تتأرجح النظرة دائما تجاه الإدارة الأمريكيَّة من قبل الطرفين، كما أنها نفسها - أي الإدارة- تتشعَّب أمامها الطُرُق، فتقف أحياناً كحمار الشيخ في العقبة، لا تدري أي طريق تسلك، واحيانا أخرى تتمهَّد السُبُل أمامها، فتنطلق مزهوَّة لا تلوي على شيء، وفي كلٍ، هي لا تملك خياراً سوى الانحناء أمام أي عاصفة تهُب عليها من أي عاصمة. وتستند في تفسير ذلك، إلى أن الرذاذ الذي يأتيها طارئ ومتحوِّل، في حين أن علاقتها بهما هي الثابت والأبقى، وعليها أن تُبقي على الطرفين في أخدودها الذي صنعته لهُما، ولم تصنعه الطبيعة، وذلك ما يحتَّم عليها دوراً مستلهماً لتعاليم المسيح (عليه السلام) في بسط الخدّ الأيسر إذا واتاها طرف بصفعة على الخدّ الايمن.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تنظر الادارة الامريكيَّة الى العلاقة مع الطرفين بقدر سواء؟! ام أنها نسبيَّة وفيها شيء من التفاوت؟! هذا ما سنتعرَّض له في المحور التالي للأزمة في اطار الدور الإقليمي.

جُلباب الدَّوْر الإقليمي

ان تداعيات الأزمة ومدى مساهمة الدور الاقليمي فيها تتطلب العودة قليلا الى الوراء، فقد استتبع الانهيار الدراماتيكي المُفاجئ للاتحاد السوفيتي على النحو الذي حدث تغيُرات جيوسياسيَّة جذريَّة حدثت في كثير من البُؤر والأطراف التي كانت ترتبط جنينياً بالمركز، وخاصَّة في المواقع التي كانت ذات يوم ساحة للتجاذُب بين الدولتين العُظميين، إبان فترة الحرب الباردة تلك. وبعد أن أصبحت قطباً واحداً، قامت الولايات المتحدة الأمريكيَّة بمحاولة بسط نفوذها السياسي

والاقتصادي على كثير من المناطق، خاصة تلك التي آلت إليها، تركتها بعد انحسار المدِّ السوفيتي وفق ترتيبٍ مختلف، اصطلح على تسميته بـ"النظام العالمي الجديد".

في خِضَمِّ ذلك الترتيب، كادت أفريقيا بصفة عامَّة - ومنطقة القرن الأفريقي بصفة خاصَّة- أن تفقد رونقها وجاذبيتها الإستراتيجية، وذلك لاختلال سلم الأولويَّات بالنسبة للقُطب الأحادي الجديد/القديم.

غير أن حدوث عدة "زلازِل سياسية" في المنطقة، بدءً من نهاية الثمانينات، أعاد إليها الأنظار مجدَّداً، ولكن برُؤى ومفاهيم وأجندة جديدة، إذ برزت إريتريا كرقمٍ جديد بعد استقلالها من إثيوبيا، في حين انكفأت إثيوبيا على نفسها في محاولة لإعادة ترتيب أوضاعها الحرجة، وأُجهضت تجربة ديمقراطيَّة في السُّودان، وحلَّ محلها حكمٌ ثيوقراطي متطرِّف، بعد أن تزيَّا بالبزَّة العسكريَّة، وأصبحت الدولة الوطنيَّة في الصومال أثراً بعد عين، بعد سقوط نظام سيَّاد بَرِّي، وانشغال الفصائل الصوماليَّة بالتنافُس على السُّلطة بحربٍ أهليَّة طاحنة.

كانت تجربة التدخُّل الأمريكي في الصومال (١٩٩٢- ١٩٩٥) اختباراً أولياً لهذا القُطب في التبشير بآليَّات النظام الجديد، والذي جاء تحت غطاء التدخُّل الإنساني لإنقاذ الجياع، ثم تحوَّل لاحقاً بمبرِّرات محاولة ترتيب النظام السياسي في الدولة المُنهارة، وقد مُنِيَ الهدفان بفشلٍ ذريع، نتيجة التعقيدات الإثنوسياسيَّة المُتجذِّرة في الواقع الصومالي. لكن هذا الفشل من جهة، كان مَدعاةً للإدارة الأمريكيَّة لكي تُعيد التفكير في سياساتها باستراتيجيَّات جديدة.

دون التعمُّق كثيراً في هذا الأمر، نستطيع القول إنها اهتدت إلى سياسة تثبيت الأطراف في القارة الأفريقيَّة، وذلك بإستراتيجيَّة تقسيمٍ أفقي ورأسي له، أو ما تُسمِّيه بـ"سياسة الشراكة". وهي لا تختلف كثيراً عن السياسة الراديكاليَّة التي كانت تتبعها إبان الحرب الباردة، مع فارق أن الساحة قد خلت تماماً من المُنافس الآخر. ومع فارق أيضاً أن الدولة المعنيَّة في ذاك الوقت كان يُطلقُ عليها ضمنياً "شرطي" المنطقة.

الإستراتيجيَّة الجديدة وضعت في التقدير القواسم المشتركة للدول المعنيَّة، متمثلة في الثِّقل الديمُغرافي والاقتصادي والسياسي. لكنَّ المُعضلة الأساسيَّة كانت بالنسبة للإدارة الأمريكيَّة، هي أن المعالم التي رسمتها لتجربة النظام العالمي الجديد تستند في خُطوطها العريضة إلي الديمقراطيَّة واقتصاد السوق الحُر واحترام حقوق الإنسان، وهي عناوين تتناقض أحياناً مع النظام السياسي للدُّول المعنيَّة - دول الأطراف- التي توخَّت الاعتماد عليها في الإستراتيجيَّة الجديدة، وقد تمَّ التعامُل مع هذا التناقُض في أحيانٍ كثيرة بسياسة غضِّ البصر.

في التقسيم الرأسي والأفقي، تمَّ اعتماد جنوب أفريقيا (٤٥ مليون نسمة) ضمنياً في جنوب القارَّة، ونيجيريا (١٠٠ مليون نسمة) في غربها، ومصر (٦٠

مليون نسمة) في شمالها.. أما شرق القارة، فعلى الرغم من الانحياز الغريزي نحو إثيوبيا (٥٨ مليون نسمة) باعتبارات الإرث أو الحلف التاريخي، إلاَّ أن ثمَّة عوامل خفيَّة أضعفت هذه القناعة، وألقت ظلالاً من الشك حول الدور الذي يمكن أن تقوم به إقليمياً.

بعض العوامل داخليَّة، خاصَّة بتركيبة السُّلطة في أديس أبابا، من حيث قدرة الجبهة الحاكمة في بسط سيطرتها على الأوضاع في ظِلِّ واقع سياسي متنافر يرتكز على الإثنيَّة القوميَّة، وكيانات اجتماعيَّة هشَّة عُرضة للتفكك والتشرذم، واقتصاد ضعيف يعتمد بشكل أساسي على المعونات والمساعدات الخارجيَّة، وعدم قدرته على استغلال الموارد الطبيعيَّة الكبيرة المتاحة.

البعض الاخر من هذه العوامل خارجي، يتمثل في طموح إريتريا كدولة ناشئة خالية نسبياً من العِلَل السياسيَّة والاجتماعيَّة الأفريقيَّة، وتمتعها بقيادة "كاريزميَّة"، ولكن ينقصها اقتصادٌ لا تسنده موارد طبيعيَّة وافرة، وقوَّة ديمُغرافية مؤثرة. ولهذا كانت المُفاضلة صعبة بين العاصمتين، والواقع أن إريتريا استبقت ذلك التقسيم وعمِلت على تكريس منطق الأمر الواقع في لعب هذا الدور، دون الاستئذان أو أخذ الفيتو من جهة بعينها. ولعلّ سياستها على مستوى الإقليم توضح ذلك، فالوقفة الصلبة أمام مُخططات النظام السُّوداني، هي في جوهرها رسالة للمجتمع الدولي - أو بالأحرى إلى قطبه الأوحد- الذي يريد التسيُّد، بأنها قادرة على تحجيم أي طموحات غير واقعيَّة، خاصَّة إذا ما كانت هذه الطموحات تتعاكس تماماً مع توجُّهات النظام العالمي الجديد. وكذلك محاولاتها الجادة لتفعيل دور المنظمة الحكومية للتنمية الـ"إيغاد" بهدف أن تنجح المنظمة في هيكلة إطار كونفدرالي لدُول المنظمة، تعمل من خلاله - أي إريتريا- على إبراز قُدراتها السياسيَّة، ويحقق لها تكامُلا اقتصاديا، ورُويتها أيضاً في الرَبط عضويا بين هذه المنطقة ومنطقة البُحيرات، باعتبارهما المنطقتين الإستراتيجيَّتين الأكثر تأثيراً على نطاق القارة الأفريقيَّة، وذلك ما كان منسجماً مع تطلعات أو رغبات القطب الجديد.

كما أن الصدام العسكري المحدود الذي حدث في جُزُر أرخبيل حنيش مع اليمن في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٥، هو أيضاً رسالة إلى من يهُمُّه الأمر، في أنها رقم صعب لا يمكن تجاوزه في معادلات أمن البحر الأحمر الذي تمتلك فيه أطول شاطئ (١٠٠٠ كيلومتر)، وتشارك آخرين الإطلالة على أكثر المناطق الحساسة والحيوية فيه "باب المندب".

غير أن هناك عاملين أساسيَّين كانا بمثابة "السوس"، الذي ينخُر في هذا الطموح.. **الأوَّل**، هو عدم إدراك أو تفهم الآخرين لهذا الدور على المستوى الإقليمي، الأمر الذي أدَّى إلى انكماشهم وتوجُّسِهم من القادم الجديد، ثم تحوَّل ذلك لاحقاً واكتسب طابعاً عدائياً، وأصبح مُنطَلَقاً لتفسيراتٍ مُخِلَّة اجتاحت ذلك العقل، وذلك بالتركيز على أن تلك المحاولات تقف من ورائها إسرائيل، وذلك للحدِّ منها

وتقزيمها، ولرُبَّما أن الدبلوماسيَّة الهادئة كان يمكن أن تكون بلسماً يُداوي ذلك التوجُّس والانكماش، لكن ذلك كان أمر تفتقر إليه إريتريا.. أما المسألة **الثانية**، فقد انحصرت في موقف إريتريا نفسها من المنظمات المختلفة، خاصَّة تلك المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن الموقف كان مسبَّباً إلاَّ أن هذه المنظمات - كما ذكرنا آنفاً- هي روافد مهمَّة لها تأثيرها لدى مراكز صناعة القرار، ولا شكَّ أنها بعد تلك المقاطعة لعبت دوراً سالباً فى الحَدِّ من ذلك الطموح. هذا إلى جانب عوامل أخرى، قد لا تكون لها نفس الدرجة من الأهميّة، مثل قضيَّة الديمقراطيَّة والنظام السياسي، لكننا سبق أن ذكرنا أنها من العيوب التي يمكن أن تغفلها عين الرِّضا الدوليَّة - إذا علت عليها المصالح- كما هو الحال في المسألة النيجيريَّة.

إن لإريتريا نزعة حادَة تجاه استقلاليَّة قرارها، ولكن الرِّيادة في لعب دور إقليمي يُحتم أحياناً طاعةً عمياء وتبعيَّة خنوعة، وهُما أمران تنفُر منهُما القيادة الإريتريَة، نفور السليم المعافى من العليل المجذوم.

في عمليَّة المُفاضلة المذكورة، لم يتم إلباس أي من العاصمتين جُلباب الدور الإقليمي، وعالجت الولايات المتحدة الأمريكيَّة المعضلة باعتبارهما - أي القيادتين- شُركاء، وتكامُلهُما معاً قد يُوفِّر شيئاً من الاستقرار الإقليمي المنشود.

لهذا جنح بعض المُحللين لشئون المنطقة إلى إدراج النزاع الحالي في إطار تنازُع إقليمي بين القيادتين، وقد سُئِلَ الرئيس الإريتري عن ذلك في حواره المذكور مع مجلة 'هويت' بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٤، فقال: «**هذا هو استنتاجُ كثير من المراقبين الذين عجزوا عن الوصول لتفسيرٍ مُقنع لتصرُّفات الحكومة الإثيوبيَّة، ليس هناك في الحقيقة ما يدعو للتنافُس، لكنني لا أستطيع الجزم بعدم وجود مثل هذا التفكير داخل تنظيم "ويّانِي"، فقد كانت باستمرار تواجُهنا مصاعب في كل القضايا، إلا أنه يصعُب استخلاص ما مفاده أن روح التنافُس هذه كانت وراء الأزمة، هذا أمرٌ فيه كثير من المبالغة**».

بالعودة مرة أخرى إلى مسألة التقسيم الأفقي والرأسي للقارة الأفريقيَّة، لعله من المُفيد هنا استعراض بعض الخطوط العريضة للسياسة الأمريكيَّة تجاه القارة الأفريقيَة، فهي في حدِّها الأدنى قد تُفسِّر لماذا تمَّ الاهتداء إلى تلك الإستراتيجيَّة.

في حِقبَة الحرب الباردة، كانت الإدارة الأمريكيَّة تعتمد على سياسة الأحلاف مع "الأنظمة الصديقة"، وتعمل على دعمها بتشكيل "أحزمة واقية ضِدَّ تغلغُل الأنشطة الشيوعيَّة"، ويصل استغلالها لتلك الأنظمة إلى الدرجة التي تُستَبَاحُ فيها حُرُمات أراضيها، وإقامة قواعد عسكريَّة فيها، وغالباً ما تكون تلك الأنظمة استبداديَّة ديكتاتوريَّة وتمارس سياسات قمعيَّة ضدَّ شُعُوبها، ولا تعبأ الإدارة الأمريكيَّة كثيراً بهذا، بل أحياناً تساعدها في ذلك، فالمهم أن يكون على رأس

السُلطة رجُلٌ يحفظ لها مصالحها السياسيَّة المتمثلة في الهدف المُشار إليه، والاقتصاديَّة المتمثلة في استحلاب الموارد الطبيعيَّة والمواد لخام للدولة المعنيَّة.

تعتبر أفريقيا قارة واعدة، فهي سوقٌ ضخم يضُمُّ نحو ٧٠٠ مليون مستهلك، يُشكِّلون نسبة ١٥% من سُكَّان العالم. رقعتها الجغرافية (حوالي ٢٣%من مساحة الكرة الأرضية)، وهي غنيَّة بالثروات المعدنيَّة، كالذهب والنحاس (١٣% من إنتاج العالم)، والكوبالت والكروم (٩٧%)، والبلاتين (٨٥%)، واليورانيوم (٢٥%)، والمنجنيز (٦٤%).. وتتعدّد فيها مصادر الطاقة: وعلى رأسها النفط، الذي أنقذ الولايات المتحدة الأمريكيَّة أثناء حظر تصدير البترول العربي إلى الغرب عام ١٩٧٣، وتستأثر بأكثر من ٢٠% من الطاقة المائية في العالم، وتنتج ٧٠% من إنتاج العالم كله من الكاكاو، وثلث إنتاجه من البُن، و٥٠% من جوز الهند.

لكن - في نفس الوقت- تُرهِقُها دوَّامة الحروب والنزاعات الأهليَّة، حيث توجد الآن نحو ١٩ دولة متورِّطة في مثل هذه المشاكل، ونحو ٣٠ مليون لغم أرضي تعمل على حصد أرواح المتقاتلين والمدنيين، وتعيق حركة البضائع والخدمات، وتحتاج لقرابة الخمسين عاماً لإزالتها، ناهيك عن التكلفة الماديَّة، وهناك ٦ ملايين لاجئ جرَّاء تلك النزاعات، و١٧ مليون أفريقي مُهجَّرين داخل دولهم.

الأمر الآخر، أن كثيراً من الآمال والطموحات التي تتأطَّر في خُططٍ وبرامج إستراتيجيَّة تظل أسيرة قاعات الاجتماعات الفخمة. فعلى سبيل المثال، اجتمع في العام ١٩٧٩ نحو أربعين خبيراً لبحث مستقبل القارَّة الأفريقيَّة عام ٢٠٠٠ في مُنروفيا عاصمة ليبيريا، بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، وما تمَّ التوصُّل إليه لم يَرَ النور أبداً.. كذلك في عام ١٩٨٠، التقى رُؤساء الحكومات والدول الأعضاء بالمنظمة الأفريقيَّة في لقاءٍ غير عادي في العاصمة النيجيريَّة أبوجا، حيث تمَّ إقرار "خُطة عمل لاغوس من أجل تنمية القارَّة حتى عام ٢٠٠٠"، وأهمّ ما أكدت عليه تلك الخُطة، ربطُ السياسات الاقتصاديَّة الوطنيَّة بنظيرتها الإقليمية تدريجياً (أسوة بالاتحاد الأوربي)، وصولا إلى تأسيس جماعة اقتصاديَّة أفريقيَّة. وفي عام ١٩٩١، تمَّ التوقيع على اتفاقيَّة أبوجا من أجل إقامة الوحدة الاقتصادية على مدى ٣٤ عاماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق.

حدَّدت الاتفاقيَّة ستة مراحل لبلوغ ذلك الهدف، هي:

(١) مرحلة تدعيم التجمُّعات الاقتصاديَّة القائمة، هي لمنظمة الاقتصاديَّة لغرب أفريقيا "إيكواس".
(٢) منظمة التجارة التفضيليَّة والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "كوميسا".
(٣) السُلطة الحكومية للتنمية "إيغاد".
(٤) الاتحاد المغاربي.

مروراً بإنشاء مناطق حرَّة تجاريَّة، واتحاداتٍ جُمرُكِيَّة لكُل جماعة إقليميَّة، وإنشاء السوق الأفريقيَّة المُشتركة، وانتهاء بإقامة الاتحاد الاقتصادي، وتأسيس البنك المركزي الأفريقي، وإصدار عملة مُوحَّدة وتأسيس برلمان أفريقي.

تمَّ التأمين على المشروع مرَّة أخرى في مايو (أيار) ١٩٩٤، وفي قمَّة الجزائر الأخيرة في يوليو (تموز) ١٩٩٩، أعلنت القمَّة الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع الـ"التجمُّعات الاقتصاديَّة" أي إنجاز جُزئي بعد عقدين كاملين من الزمن.

بعد شهرين من قمَّة الجزائر، وتحديداً في ١٩٩٩/٩/٩، عُقِدَت قمَّة استثنائيَّة في ليبيا "سرت"، ومن ضمن ما بحثت كانت فكرة بوهيميَّة، هي "الولايات المتحدة الأفريقيَّة"، وكان ذلك بمبادرة من الرئيس معمَّر القذافي، وهي في الواقع إحياء لفكرةٍ طُرِحَت عام ١٨٨٦ من قِبَلِ رئيس رابطة الهجرة الأفريقيَّة جوزيف تشارلز، وهو أمريكي من أصلٍ أفريقي، قدَّم التماساً إلى الكونجرس أعلن فيه أن الرابطة تُعِدُّ لإقامة ولاياتٍ متحدة أفريقيَّة، تأثراً بالولايات المتحدة الأمريكيَّة. ولا يُعرف ما الذي عنَّ في تفكير العقيد بعد نحو أكثر من قرن فيما نادى به تشارلز.

السبب في أن مثل تلك الأفكار ظلت حبراً على ورق، مشكلتها الأساسيَّة في أن بعضها وُلِدَ في ظِلِّ الحرب الباردة، حيث تصطرع لغة المصالح، إضافة إلى البيروقراطيَّة الأفريقيَّة الرسميَّة، وعدم الاستقرار السياسي (الانقلابات العسكريَّة) وفساد الأنظمة والإدارة. وبعدئذٍ ظلت القارة نفسها مصدراً للتنافُس الأمريكي الأوروبي للفوز بوجود أكبر في الأسواق ونفوذ سياسي أوسع. هذا التنافس اتضح جلياً في "ملاسنة" جرت بين وزير الخارجيَّة الأمريكي السابق وارن كريستوفر ووزير التعاون الدولي الفرنسي جاك جودفران على إثر انتقاد الثاني للأوَل في جولته التي شملت عدة دول أفريقيَّة، قام بالتبشير فيها بقوات حفظ السلام الأفريقيَّة "قوات التدخُّل الأفريقي" التي عارضتها فرنسا، فردَّ عليه كريستوفر في محاضرة ألقاها في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في ١٩٩٦/١٠/١٢، قال فيها: «**مضى الزمن الذي كان مُمكناً فيه تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ، أو تعتبر فيه قوَة خارجيَّة مجموعات من الدُول كأنها "ضيعة خاصة بها"**»، وذلك في إشارة إلى فرنسا التي تحداها في المحاضرة أن تعطي مستعمراتها السابقة قدراً من الاستقلال. كان ذلك "التلاسن" مثيراً، وأحدث أزمة سياسيَّة في حينها بين الدولتين الكبيرتين، وأوضح تبايُن سياساتهما تجاه أفريقيا.

حتى الولايات المتحدة قد تمارس الازدواجيَّة نفسها، وتُناقِض ما ذكره وزير خارجيتها كريستوفر. فبعد حديثه بعامٍ تقريباً، كانت قد وضعت عينها على السنغال والتي تعتبر ضيْعة فرنسيَّة، أولتها اهتماماً خاصاً لهذا السبب ولمآرب أخرى، حيث ذكرت صحيفة "الفجر" السنغاليَّة المُستقلة في عددها الصادر يوم ٦ مايو (تموز) ١٩٩٧: «**إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكيَّة بالمنطقة يرجع إلى**

رغبتها في السيطرة على منطقة خليج غينيا، التي تحوي ثرواتٍ بترولية ضخمة، وأكدت الدراسات أنها لا تقل أهميّة عن النفط الموجود في الخليج العربي».

بعد أيام قلائل من نشر ذلك، استخدمت الولايات المتحدة لأوّل مرّة قاعدة في مدينة تبيس (٨٠ كيلومتراً شرق داكار) في تدريباتٍ مشتركة مع القوات السنغاليّة في يوم ١٩٩٧/٧/٢١ - رغم معارضة فرنسا- طُلقت فيها أحدث أنواع الأجهزة الملاحيّة وحظائر الطائرات، إضافة إلى مهبطين مصمّمين لاستقبال طائرات الشحن العملاقة من طراز "سي ١٣٠" هيركيوليز.

المُدهش أنه في الشهر الذي تلا ذلك - أي أغسطس (آب) ١٩٩٧- أعلنت فرنسا على لسان وزير دفاعها، آلان ريشار أنّها ستخفّض عدد قوّاتها العسكريّة في أفريقيا من نحو ٨ آلاف ومائة جندي، إلى أقل من ٦ آلاف جندي، على أن يُعاد تركيز هذه القوّات في ٥ قواعد أساسيّة في السنغال والغابون وتشاد وساحل العاج وجيبوتي. كذلك تخفيض عدد المُقاتلات المتمركزة في أفريقيا من ١٥ إلى ١٢ مقاتلة، بينما أعلنت عن زيادة طائرات النقل من ٦ إلى ٩.

لهذا لا يمكن القول بأن كل المفاهيم القديمة التي أقعدت القارّة عن تنفيذ خُططها وبرامجها الطموحة قد انتهت بزوال طقوس الحرب الباردة، أو حتى بعدها، لكن على الأقل فإن ثمّة أفكاراً جديدة قد وُلدت، وأخرى بدأت تحبو، وثالثة أخذت في التبلوُر والنُضوج.

وقد أسفرت عن بعض هذه الأفكار الولايات المتحدة الأمريكيّة تدعيماً لإستراتيجيّة التقسيم الرأسي والأفقي.. فقد أعلن الرئيس بيل كلينتون رسمياً يوم ١٩٩٧/٦/١٧ مشروعاً سُمّي بـ"المبادرة الأفريقيّة".. ودشّنه بعد أسبوع في "قمّة دول الثماني" في مدينة دينفر، أمام حشد كبير من المسئولين الأفارقة والأمريكيين والدوليين. واقترح فيها "المشاركة الأفريقيّة الأمريكيّة للتنمية"، وأن الولايات المتحدة ترغب في المعاونة على "بعث أفريقيا المستقرّة والمُزدهرة اقتصادياً"، وذلك عن طريق عدّة إجراءاتٍ تدعم البلدان التي التزمت بالتحرُّر الاقتصادي والديمقراطيّة (تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن ٣٠ دولة أفريقيّة من إجمالي ٤٨ دولة جنوب الصحراء أخذت بالإصلاح الاقتصادي. وهناك ٢٨ دولة أفريقيّة خاضت انتخاباتٍ ديمقراطيّة خلال السنوات القليلة الماضية).

غير أن كثيراً من المسئولين الأمريكيين لم يُخفوا الحافز الرئيسي، الذي يقف من وراء المبادرة، وهو تفكك الشبكات التقليديّة ذات التأثير الموروث من حقبة الحرب الباردة، والتي خلقت فراغاً في غير دولة من دول القارّة، تولى على إثرها السُلطة جيلٌ جديد من القادة، مثلما حدث في أوغندا، إثيوبيا، إريتريا، رُواندا وبورندي، ولاحقاً الكونغو الديمقراطيّة، والتغيُّرات التي طرأت على جنوب أفريقيا.

هذا إلى جانب الحافز الاقتصادي، الذي أشار إليه بوضوح مستشار الأمن القومي ساندي بيرجر في مؤتمر صحفي يوم ١٩٩٨/٣/٢١، حيث قال: «**إن الصادرات الأمريكيَّة لأفريقيا حالياً تفوق حجم تجارة أمريكا مع الاتحاد السوفيتي السابق بنسبة ٢٠%، وهي توفر نحو ١٠٠ ألف فرصة عمل لمواطنين أمريكيين**»، وأضاف: «**إن أفريقيا تستورد ما نسبته ٧% من إجمالي وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن واردات أفريقيا من دول آسيا تصل إلى ١٢%**». وتدعيماً للمشروع، قامت وزيرة الخارجيَّة مادلين أولبرايت في ١٩٩٧/١٢/٨ بجولة طويلة شملت عدة دول أفريقية بدءً بإثيوبيا، وأوغندا ورُواندا والكونغو الديمقراطيّة وأنغولا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا.

في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٩٨، قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بأطول جولة أفريقية (١)، استغرقت اثني عشر يوماً، زار فيها كلاً من غانا، السنغال، رُواندا، جنوب أفريقيا، بُتسوانا وأوغندا، وفي الأخيرة هذه، التقى اثني عشر رئيس دولة أفريقية في قمّة عنتيبي. وكانت هذه الجولة تطبيقاً عملياً وفعلياً للمشروع، ووضع حجر أساسه.

قبل نحو عشرة أيام من هذه الزيارة، أجاز مجلس النواب الأمريكي بالإجماع في ١٩٩٨/٣/١٢ مشروع قانون رقم: ١٤٣٣، أسماه "قانون النماء والفرص"، وهو يدعم ويُطوِّر العلاقات التجاريَّة الأمريكيَّة الأفريقيَّة، وقال كلينتون تعليقاً على ذلك في خطابٍ مُوجَّه للنواب: «**سأحمل رسالة مهمَّة لأفريقيا في زيارتي المُرتقبة لها، بأن الولايات المتحدة مستعدَّة الآن من أجل الدُخول في شراكة مع أفريقيا لإحداث الازدهار فيها**».

في العام الذي تلا، تسارعت الخُطى نحو إنجاز بعض أهداف السياسة الأمريكيَّة الجديدة في محاولة لتكثيف النفوذ السياسي والاقتصادي استناداً إلى مبدأ المشاركة.. ففي ١٩٩٩/٣/١٦، عقدت في واشنطن أعمال المؤتمر الأمريكي الأفريقي الأوَّل بمشاركة ٤٦ دولة جنوب الصحراء، وقد تمَّ استبعاد الصُومال لعدم وجود حكومة مركزيَّة، وكذلك السُودان وليبيا، باعتبارهما من الدول الضالعة في الإرهاب.

اقترح الرئيس كلينتون في هذا المؤتمر إلغاء ٧٠ مليار دولار من الديون المستحقة على الدول الأفريقية لتشجيعها على المُضِيّ في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي. (٢)

في يوم ١٩٩٩/٥/١٧، عُقِدَت أيضاً قِمَّة أفريقيَّة أمريكيَّة في غانا، شارك فيها ٥ آلاف و٥٠٠ مسئول، من بينهم ١٤ رئيس دولة. أوفد الرئيس كلينتون وزير العمل، أليكس هيرمان والقس جيسي جاكسون كمبعوثين خاصَّين له، وذكر بيان للبيت الأبيض أن القمَّة تهدف إلى: «**استكمال سياسة الرئيس كلينتون، التي**

ترتكز على مبدأ المشاركة وتقوية العلاقات بالقارة الأفريقيَّة مع اقتراب حلول الألفيَّة الثالثة».

على هامش القمَّة الاقتصاديَّة التاسعة لدول أفريقيا الجنوبيَّة التي عُقدت في مدينة ديربان يوم ١٩٩٩/٧/٥، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكيَّة إنشاء صندوق برأسمال ٣٥٠ مليون دولار لمساعدة مشاريع البنية التحتية للقطاع الخاص في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وأعلنت مُؤسَّسة الاستثمار الخاصة عبر البحار - وكالة أمريكيَّة شبه رسميَّة تُمول مشاريع التنمية في الخارج برساميل خاصة- أنها ستستثمر ٣٦ مليون دولار في ٥ مشاريع في أنغولا وليسوتو وناميبيا وجنوب أفريقيا.

لكن ليس شرطاً أن يكون كل ذلك الدعم والاندفاع من أجل سواد عيون الأفارقة، أو من أجل "أفريقيا المُستقرَّة المزدهرة"، كما قال الرئيس كلينتون.. فالأمر يتعلق في أحيان كثيرة إلى إعطاء المصالح الإستراتيجيَّة الأولويَّة المطلقة. وفي هذا السياق لأن نيجيريا تعتبر أكبر مورد للبترول إلى الولايات المتحدة، قال الرئيس كلينتون في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس أوليسيغون أوباسانجو في أوَّل زيارة له لواشنطن أواخر العام ١٩٩٩: «**سنعمل على مساعدة نيجيريا في الانتقال لفترة ديمقراطيَّة، وذلك بإعادة جدولة ديونها البالغة ٣٠ مليار دولار**».

من أجل هذا النفط، كانت الولايات المتحدة قد رشَّحت نيجيريا لاحتلال مقعدٍ دائم في مجلس الأمن عن القارَّة الأفريقيَّة، ضمن أفكارٍ طرحتها تتعلق بتوسيع العضويَّة، وذلك في مناقشات غير رسميَّة كانت تهدف إلى استقطاب دعم للفكرة قبل بسطها على طاولة المجلس.

حتى في سياسة التقسيم الأفقي والرأسي التي ذكرناها، كانت الإدارة الأمريكيَّة قد غضَّت الطرف عن مسألة الديمقراطيَّة التي ذكرها كلينتون مع أوباسانجو ابان حقبة سلفه ساني أباشا - الذي رحَل العام ١٩٩٨- وحدث ذلك عندما الغى الانتخابات الرئاسيَّة للانتقال من الحُكم العسكري إلى حكومة مدنيَّة، علاوة على انتهاكه حقوق الانسان بعد إقدامه على إعدام ٩ من قادة دُعاة حقوق الإنسان، وعلى رأسهم لين ساروويوا في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٥، الا انها في العام نفسه، ولأسباب تتعلق بمصالحها الإستراتيجيَّة، فإن أمريكا قرَّرت تأييدها - اي نيجيريا- في نزاعها مع الكاميرون للسيادة على إقليم باكاسي (كوماسي)، الذي أظهرت تقارير شركات نفطيَّة وجود كميات ضخمة فيه من المخزون النفطي، وقد اخذ التأييد بُعداً في ضوء دعم فرنسا للكاميرون في السيادة على الإقليم.

لقد كان هدفنا إلقاء الضوء على السياسة الأمريكيَّة في القارة الافريقيَّة - سواء بالتقسيم المذكور أو الشراكة التي جاءت لتدعيمه- هو تقصي انعكاسات ذلك الدور على النزاع الإريتري الإثيوبي، طالما أن البلدين هما قاسمٌ مُشترك في

الإستراتيجيَّتين. وهُنا يمكن التأكيد على أنَّ محنة الإدارة الأمريكيَّة، لا تقل عن محنة حالمٍ بَنَي قصراً من الرِّمال على شاطئ هادئ، وفي لحظة مدٍ جاءت أمواج النزاع لتحيله إلى زَبَدٍ ذهب جفاء.

المعارضة السودانيَّة.. الابن الضال

ذلك تابعٌ آخر من تِوابع الزِلزال، ولكنه تابعٌ ظلَّ يتردَّد بوتيرة متقطعة وبدرجاتٍ متفاوتة، مع أن تأثير الأزمة عليه كان أكبر..

في الاستناد إلى جذور البدايات، حَرِيٌّ بنا أن نتناول أبعاد العلاقة الحقيقيَّة بين أطراف المثلث المأزوم (السُّودان - إثيوبيا - إريتريا)، لأنها تمثل أسَّ التحوُّلات الجيوسياسيَّة في منطقة القرن الأفريقي.

كانت العلاقة قد توثقت بين "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" و"الجبهة القومية الإسلاميَّة" قبيل تحرير الأولى لبلادها في العام ١٩٩١، وخلال وصول الثانية لسُدَّة الحُكم في العام ١٩٨٩، وتوثقت تلك العلاقة من خلال الدعم الذي قدَّمته الجبهة الإسلاميَّة للجبهة الشعبيَّة حتى ساعة وقوفها على أبواب العاصمة أسمرا لإسدال الستار على الحكم الاستعماري. واستمرَّت تلك العلاقة على الرغم من اختلاف المشارب الأيديولوجيَّة التي ينهل منها الطرفان. ولم تنتظر الخرطوم نتيجة الاستفتاء في العام ١٩٩٣ فبادرت مبكراً واعترفت باستقلال أسمرا، وكانت لها ممثليَّة دبلوماسيَّة، وتبادل البلدان السُفراء، ودُعِمَت العلاقة بعد التحرير.. لكن مع ذلك، كانت الجبهة الإسلاميَّة تخبِئ صنيعةً أخرى تحت عباءتها - "حركة الجهاد الإسلامي الإريتري" - انتظاراً لتغييرٍ محتمل تتوخَّاه في إريتريا.

كانت الجبهة الإسلاميَّة تتبع أسلوب الحُواة في تعامُلها المُزدوج مع الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة، لكن الأخيرة هذه لفتت انتباه المسئولين السُّودانيين غير مرَّة إلى هذا التناقُض، فواجهوا الاتهام بإنكارٍ مستمر.

منذ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٣، بدأت الأزمة الصامتة تنداح إلى رحاب دوائر أعمق، إلى أن فاجأ الرئيس الإريتري الحكومة السودانيَّة في مؤتمرٍ صَحَفِيٍ عقده في مطلع عام ١٩٩٤، واتهمها فيه صراحةً بـ"تصدير الإرهاب إلى بلاده".. وسمَّى للمرَّة الأولى حركة الجهاد الإسلامي، وقال: «**إنها صنيعة الجبهة القوميَّة الإسلاميَّة الحاكمة في السُّودان**».. وكشف في هذا المؤتمر عن اشتباكٍ وقع على الحدود بين البلدين: «**تصدَّت له قوَّات الدفاع الإريتريَّة، وقتلت ٢٠ من أفراد حركة الجهاد، بينهم مغربيَّان، وبعضهم جاء من أفغانستان أثناء محاولة تسللهم عبر الحدود**». وعلى الفور، أطلعت إريتريا المنظمات الإقليميَّة (منظمة الوحدة الأفريقيَّة ومنظمة دول الـ"إيغاد")، وتقدَّمت بشكوى رسميَّة إلى مجلس الأمن.

كانت هذه التداعيات أشبه بـ"الدُشِّ البارد" الذي صُبَّ على رأس المسئولين السُّودانيين، وبدوا وكأنهم لم يكونوا متوقعين أن يكون رد الفعل عنيفاً كهذا الذي

اتبعته الحكومة الإريتريَّة، فتقاطرت وفودهم على العاصمة أسمرا في زياراتٍ سريَّة وعلنيَّة.

بعد أن أريقت أشياء كثيرة على طاولة المُفاوضات، طرحت الخرطوم اتفاقاً أمنياً أشمل، فيه التزامٌ: «**بمنع نشاط العناصر المناوئة والمعارضة لأي من حكومتي البلدين في البلد الآخر**».. كذلك: «**يقوم كل طرف بتزويد الطرف الآخر بالمعلومات المتعلقة بتلك العناصر، وأوراقها الثبوتيَّة وأماكن وجودها**».. ويمضي إلى حدّ: «**تبادُل المعلومات الأمنيَّة على مستوى جهازي الأمن في البلدين**».. كل ذلك: «**عبر لجنة مشتركة تعقد اجتماعاتها دورياً كل ستة أشهر، وفي حالات الضرورة**».

قام الطرفان بتوقيع الاتفاق في ٢١ أبريل (نيسان) ١٩٩٤، إلاَّ أنه على الرغم من تشدُّده لم يكبح جماح لخرطوم في الاستمرار في دعم حركة الجهاد.. ولم توفق تلك اللجنة في الاجتماع سوى مرَّة واحدة. وإثر زيارة فاشلة قام بها د. حسين أبوصالح (كان وزيراً للخارجيَّة آنذاك) إلى أسمرا في أغسطس (آب) ١٩٩٤ لاحتواء الموقف المتردّي، لم تجد الخرطوم بعدها حرجاً في طلب وساطة رئيس الوزراء الأثيوبي مِليس زيناوي، فقام بجمع الرئيسين أسياس والبشير في لقاءٍ سري في مدينة مِيكلي (عاصمة إقليم التيغراي) في يوليو (تموز) ١٩٩٤، لكنه لم يُسفِر عن نتائج إيجابيَّة تُذكَر.

كانت الأمور تتردَّى شيئاً فشيئاً، وبعد ذلك اللقاء في سبتمبر (أيلول) ١٩٩٤، قامت حركة الجهاد بنصب كمينٍ قتلت فيه سبعة أشخاص على الحدود - بينهم مسئولون- ولم يُعلن عن ذلك، لكنه استثار غضب الحكومة الإريتريَّة، فقامت وزارة خارجيَّتها في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤، بتعميم مذكرة إلى البعثات الدبلوماسيَّة والمُنظمات والهيئات.

بعد استعراضها لكُلّ الخُطوات التي أدَّت إلى الأزمة بين النظامين، والسُبُل التي اتبعتها، أوردت المذكرة للمرَّة الأولى أرقاماً ذكرت فيها، أن: «**الجبهة القوميَّة الإسلاميَّة السودانية استكملت تدريب أربعمائة إرهابي في بداية أغسطس (آب) ١٩٩٤، وتقوم حالياً بتجنيد ثلاثمائة إرهابي آخرين، يتلقون مختلف أنواع التدريب تحت غطاء ما يُسمَّى بـ"قوَّات الدفاع الشعبي"**».

مِنَ المُفارقات المُدهِشة أن المُذكِّرة - وهي تخاطب مجلس الأمن- أسقطت كل اعتبارات الدبلوماسيَّة، ولم تتورَّع في استخدام مُفردات المنهج الثوري الذي لازم الحكومة الإريتريَّة في بواكير عهدها في فترة الانتقال من خندق الثورة إلى رحاب الدولة، فأوردت: «**لا يمكن بأي حالٍ التقليل من خطورة المُمارسات التخريبيَّة - التي لا تقتصر على إريتريا وحدها بكُلّ أسف- فإن الحكومة الإريتريَّة استناداً إلى تجربتها القصيرة، ليس لديها من الأسباب ما يجعلها تعتقد أن مجلس**

الأمن يمكنه اتخاذ الإجراء الضروري الذي من شأنه إزالة هذه المشكلة». وقالت إنها: «**فقط تقوم بإطلاع المجتمع الدولي على هذه التطوُّرات، وتنبِّه إلى أنها لن تكون مسئولة عمَّا سوف يترتب على هذه الأفعال التخريبية»**.

لقد كان واضحاً لكُلِّ المراقبين لشُئون المنطقة، أن الأمور بين الطرفين استقرَّت في عُنق الزُجاجة، ولهذا كان أوَّل ردود الفعل التي نبَّهت به الحكومة الإريتريّة المجتمع الدولي، هُو قطع العلاقات الدبلوماسيَّة ببيانٍ مُقتَضَب لا يتعدَّى بضعة أسطر في ١٩٩٤/١٢/٥، وأمهلت البعثة الدبلوماسيَّة ثمانٍ وأربعين ساعة للمُغادرة، وكانت تلك أوَّل خُطوة للدولة الوليدة تتخذها على صعيد علاقاتها الخارجيَّة، في وقتٍ لم تُكمِل فيه بعد تمثيلها الدبلوماسي مع معظم دول العالم.

لم يعُد بعدها خيارٌ آخر أمام الحكومة الإريتريَّة، سوى الاستدارة الكاملة بمقدار مائة وثمانين درجة نحو المعارضة السودانيَّة، والتي كانت حينذاك تبحث عن مغيث في الإطار الإقليمي يدرأ عنها شبهة المنافي!

بعد أيامٍ قلائل، وتحديداً في ١٩٩٤/١٢/٢٨، التقت في أسمرا أربعة فصائل معارضة، وقَّعت اتفاقاً سُمِّي بـ"اتفاق القوى الرئيسيَّة"، وهي: الحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الأمَّة، الحركة الشعبيَّة لتحرير السُّودان، وقوَّات التحالف السودانيَّة.. وكان ذلك الاتفاق إيذاناً بإعلان هذه الأخيرة، فدخلت قاموس السياسة السودانيَّة منذ تلك اللحظة.

ولأن ذلك الاتفاق لم يشمل تنظيماتٍ معارضة أخرى، وجَّهت "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة" - التنظيم الحاكم- دعوة إلى كل القُوى السودانيَّة، والتي انتظمت في مؤتمر جامع، امتدَّ من ١٧ إلى ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٩٥، وسُمِّي بـ"مؤتمر أسمرا للقضايا المصيريَّة".. أعلنت فيه الجبهة الداعية تقديم كُلّ دعمٍ مُمكن لقُوى المعارضة السودانيَّة.

في ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٩٥ - أي بعد انتهاء أعمال المؤتمر بثلاثة أيام فقط- حدث ما لم يكُن في الحُسبان، إذ تعرَّض الرئيس المصري حُسني مبارك لمحاولة اغتيالٍ في العاصمة الإثيوبيَّة أديس أبابا قُبَيْلَ بدء أعمال القمَّة الثانية والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة.. ثبت بعدها تورُّط الحكومة السودانيَّة في ذلك الحادث، مِمَّا دفع بأديس أبابا إلى اتخاذ عدة إجراءاتٍ، منها تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وطرد منظمات سودانيَّة كانت تعمل تحت غطاء الإغاثة في إثيوبيا، ووقف سفريات الخطوط الجويَّة السودانيَّة.. وأخيراً اللجوء لمجلس الأمن لتبُثَّهُ شكواها.

بعد إريتريا وإثيوبيا، كانت هناك أصلاً أوغندا التي تقف على عداءٍ مع الحكومة السودانيَّة، ثمَّ مصر التي استهدفت المحاولة اغتيال رئيسها.. فاكتمل

الطوق، وبدأ تنسيقٌ إقليمي يهدف إلى الضغط على الحكومة السودانيَّة -إن لم يكُن إسقاطها- عبر دعم المعارضة.

كان هناك ضغطٌ آخر يجري تحت مظلة أخرى، ولكن بأسلوب "الهبوط الاضطراري" المُستخدم في الملاحة الجويَّة، يُطِلُّ كل عدَّة أشهر بضجيج إعلامي محدود لا يلبث أن ينطفئ بمجرّد انتهاء اجتماعاته. كان ذلك الحدث هو ما يُسمَّى بـ"مبادرة دول إيغاد" - أو "إعلان المبادئ"- الذي طرحته المنظمة لحَلّ المشكلة المستعصية بين الفُرقاء السُودانيين في مايو (آيار) عام ١٩٩٤، لكن الحكومة السودانيَّة لم تعلن موافقتها الصريحة على إعلان المبادئ إلاّ في منتصف العام ١٩٩٧، وكانت الحركة الشعبيَّة لتحرير السُودان قد أعلنت موافقتها عليه منذ اللحظة التي طرح فيها، بل ظلت دائمة التمسُّك به إلى حدِّ الاستماتة، لأنه على الأقل يلبي جزءً من طموحاتها السياسيَّة، في حين أن موافقة الحكومة عليه كانت خُطوة تكتيكيَّة قائمة على الخِداع والمُناورة، لأنه ببساطة يتعارض تماماً مع ما تسميه "المشروع الحضاري". وهكذا ظلت المبادرة مثل "ساقية جحا"، يدور حولها الطرفان بصريرٍ أوجع اذان المُراقبين، ولكن دون إحراز أي تقدُّم يُذكر في ما يناهز عشر جولات.

نصّ "إعلان المبادئ" على ست نقاط أساسيّة، ذكر أنها تمثل منطلقا لحَلّ النزاع السُّوداني:

١- إن أي حلٍ شاملٍ للنزاع السُوداني يتطلب من جميع أطراف النزاع القُبول والالتزام بما يلي:

١-١ إن تاريخ وطبيعة النزاع في السُودان يُفضي إلى أن الحلّ العسكري لن يُؤدّي إلى الحلّ الدائم ولا إلى استقرار البلاد.

١-٢ أن يكون الهدف المشترك لأطراف النزاع، هو التوصُّل إلى حلٍ سلمِي وعادل للنزاع.

٢- التأكيد على أحقيَّة أهل جنوب السُودان في تقرير مصيرهم ووضعهم المستقبلي، عبر استفتاء شعبي.

٣- إعطاء جميع الأحزاب الأولويَّة لمسألة الإبقاء على وحدة السُودان، على أن يتم تعميم المبادئ القانونيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التالية:

٣-١ السُودان قُطرٌ متنوِّع القوميَّات والأعراق والديانات والثقافات، وعليه فإن الاعتراف الكامل وهضم تلك المتناقضات أمرٌ يجب تأمينه.

٣-٢ يتوجَّب وضع الضمانات الثانويَّة للمُساواة الكاملة بين جميع المواطنين، في الحقوق الاجتماعيَّة والسياسيَّة.

٣-٣ يتم تأمين حقوق تقرير المصير بالنسبة لجميع اهل البلاد، على أساس الوحدة الفيدراليَّة او الحُكم الذاتي الإقليمي.. إلخ..

٣-٤ يجب إنشاء دولة علمانيَّة ديمقراطيَّة في السُودان، كما يتوجَّب تأمين كافة الضمانات التي تكفُل حُريَّة العقيدة والعبادة والدين لكُلّ مواطني

السُّودان، ويجب فصل الدين عن الدولة. كما أن أساس مواثيق الأحوال الشخصيَّة والأسريَّة يكون هُو الدين والعادات والتقاليد.

٣-٥ يجب تأمين مبدأي العَدْل والسلامة عند تقسيم ثروات البلاد.

٣-٦ يتوجَّب أن تكون حقوق الإنسان - كما هو متعارفٌ عليها دولياً- جزءً لا يتجزَّأ من هذا الإعلان، كما يجب تضمين هذه الحقوق في دستور البلاد.

٣-٧ يجب النصِّ على استقلاليَّة القضاء في قوانين ودستور السُّودان.

٤- في حال عدم موافقة الأطراف المتنازعة على تضمين المبادئ المُدرجة تحت البنود (٣-١) إلى (٣-٧)، للقوميَّات المنوط بها هذه البنود الخيار في تقرير مستقبلها، بما في ذلك الاستقلال عبر استفتاء شعبي.

٥- تقوم الأحزاب السياسيَّة بالتداوُل حول وقف إطلاق النار، ليكون جزءً من تسوية شاملة للنزاع السُّوداني.

بعد أن أعلنت الحكومة السودانيَّة قبولها لهذا الإعلان في العام ١٩٩٧، تنادت أصوات من التجمُّع الوطني الديمقراطي - الذي يمثل المعارضة السودانيَّة بما فيها الحركة الشعبيَّة- بضرورة توسيع وعاء الـ"إيغاد" ليشمل ممثلين عنها من الأحزاب الأخرى، إلى جانب زيادة الأجندة، ولكنها كانت صرخة في وادٍ قفر لا تَسمَعَ فيه غير صدى صَوتِها فقط، علماً بأنه قد صدر بيانٌ لهيئة قيادة التجمُّع الوطني في اجتماعٍ لها في أسمرا في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٦، يُؤكِّد تفويض أحزاب وفصائل التجمُّع الوطني للحركة الشعبيَّة في الجلوس مع الحكومة السودانيَّة، لكن بعد أن تداعت الأحداث ودخلت في مُنزلقٍ خطر، اكتشف المُفوَّضون بأن تلك ورطة لم تستطع أصواتهم الداعية إلى توسيع وترقيع المبادرة هز طبلة آذان المهتمين بالأمر.. وما زال النداء مستمراً.. وما زال الصَّمتُ مستمراً أيضاً، لشيء في نفس الذين يدورون في فلك هذه المبادرة (الحكومة - الحركة الشعبية - منظمة إيغاد).

عقَّد من الأمر أكثر طرح مبادرة إقليميَّة جديدة سُمِّيَت بـ"المبادرة المصريَّة الليبية"، ويحاول الفُرقاء تخفيف حدَّة هذا التعقيد بالتنسيق بين المبادرتين، لكن ذلك أمرٌ طريقه وَعِر، رغم السهولة النظريَّة التي قد تتبادر إلى الذهن.

كانت المعارضة قد أجازت عدَّة آليَّاتٍ لتحقيق أهدافها، من بينها "الكفاح المُسلح"، وفي ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٩٦، قامت "قوَّات التحالف السودانيَّة" بشنِّ هجوم على حامية "مديسيسة" جنوب شرق مدينة كسلا (شرق السُّودان)، وسُمِّيت العملية باسم "الشهيدة التاية"، وكانت تلك بداية انطلاق الرصاصة الأولى في مسيرة الكفاح المُسلح في الجبهة الشرقيَّة ضدَّ الحُكم القائم في السُّودان.

إن الورطة التي دخلت الحكومة السودانيَّة فيها بنفسها، أوقعتها في سلسلة إداناتٍ إقليميَّة ودوليَّة بعد أن أصبحت موصومة بتُهمة الإرهاب. ووقفت الإدارة

الأمريكيَّة موقفاً متشدِّداً تجاهَها من خلال حُلفائها التقليديين في المنطقة، ولم تتورَّع في الإعلان عن دعمٍ صريح -(عشرين مليون دولار)- لثلاث دول (إثيوبيا - إريتريا - أوغندا)، وقالت إنه "لوجستي"، لمساندة هذه الدُّول في صراعها الدائر مع الخرطوم.

منذ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٦، قامت قوى المعارضة بالاستيلاء على مُدُن ومناطق هامَّة على طول الجبهة الشرقيَّة المُتاخمة لإريتريا، حتى جنوب النيل الأزرق المتاخم لإثيوبيا، وتزامنَ ذلك مع تقدُّم الحركة الشعبيَّة في جنوب السُّودان واستردادها لمُدُن ومحاور إستراتيجيَّة، ولم يمضِ العام ١٩٩٧، حتى بدا للمُراقبين أن الحكومة السودانيَّة باتت مكتوفة الأيدي في انتظار سقوطها المحتوم.

لكن ما أن طوى العام ١٩٩٨ شهوره الأولى، حتى بدأ الاسترخاء يدُبُّ في أوصال المعارضة، وبدت كأنما مشروعها الداعي إلى "الكفاح المسلح" قد وقف على الأرض التي سيطرت عليها، وتاهت في دوَّامة وحدة العمل المُسلح، (وقد شرحنا بعض الأسباب في فصلٍ سابق).

في ظِلِّ ذلك السُكون، انفجرت الحرب الدامية بين إثيوبيا وإريتريا في مايو (أيار) ١٩٩٨، وبدت الحكومة السودانيَّة سعيدة باعتبار أن خصمين لدودين لها قد انشغلا عنها بنفسيهما. وفي خضمِّ ذلك دخلت قُوى المعارضة في دهاليز المتاهة الكُبرى، وكانت أشبه بـ"الابن الضال".

في بداية الحرب، كانت الحكومة السودانية تقف موقف المتفرِّج، ولكن عندما طال أمدها، بدأت تراود نفسها بالدُخول في معتركها من زاوية مصالحها، وما أن أدرك الطرفان ذلك، حتى بدأت إثيوبيا في مَدِّ جُسُور التواصُل، التي كانت قد مهدت لها أصلاً كما ذكرنا في الفصل السابق، في حين رغبت اريتريا في ضرورة تحييدها.

مضت اديس أبابا في ذلك الطريق، غير عابئة بآثام الماضي، وفتحت الخرطوم شهيَّتها بوقف نشاط المعارضة الإثيوبيَّة وتسليم بعض قادتها لها، فقامت اديس أبابا بإجراءاتٍ تطبيعيَّة سريعة أعادت بموجبها كُل شيءٍ إلى موقعه القديم، بما في ذلك التمثيل الدبلوماسي الكامل والذي قام بتدشينه السيد سيوم ميسفين وزير الخارجيَّة في زيارته للخرطوم مطلع مارس (اذار) ٢٠٠٠، كخطوة تطبيعيَّة علنيَّة جديدة، ثمَّ فرضت بعض القيود على المُعارضة السودنيَّة التي كانت تدعمها فيما مضى.

رأت الحكومة الإثيوبيَّة في أزمة الموانئ التي تعيشها إن ميناء بورتسودان يمكن أن يُخفِّف من ضائقتها، خاصَّة لإقليم التيغراي عن طريق القضارف- القلابات، فطرحت العرض على المسئولين السُودانيين، الذين لم يجدوا غضاضة في قبوله، لكن هذا الطريق رغم قِصَرِه - كما ذكرنا- عن طريق جيبوتي/أديس

أبابا/إقليم التيغراي، إلا أن ثمّة عوامل موضوعيّة تُشكّل عائقاً في إكمال الصفقة، منها أن بعض أجزاءه غير المُسفلتة تجعل استخدامه موسمياً، علاوة على أنه يمر عبر مناطق لا تسيطر عليها الحكومة السودانية بالكامل، أو فالنقل تشهد سجالاً عسكرياً مع قوّات المعارضة، ولذا فهو محفوفٌ بالمخاطر، يزيد منها سهولة استهدافه من قبل القوّات الإريتريّة عندما يخترق إقليم التيغراي المُحازي للحُدود مع بلادها. ومع كل ذلك فقد مضى الطرفان في الصفقة، ففي يوم ١٩٩٩/١٢/١٨، قام اللواء الهادي بُشرى (وزير المواصلات والاتصالات) بالتوقيع مع نائب وزير المواصلات والطرق والكباري الإثيوبي على اتفاق تكملة الطريق القاري المُمتد من شرق أفريقيا حتى غربها مروراً بالسُّودان، ويشمل الجزء المتبقي الذي يربط بين مدينتي "غوندار" الإثيوبية و"القضارف" السودانيّة، ليتصل بالطريق الرئيسي الممتد بين الخرطوم وبورتسودان، وقد تمّ توقيع ذلك الاتفاق في مدينة "القلابات" بحضور وُلاة الأقاليم السودانيّة المجاورة، ووالي إقليم "شهيدي". وفي زيارة سيوم ميسفين المذكورة، تمّ الاتفاق على استفادة إثيوبيا من البترول السُّوداني، وذلك عبر إنشاء مصفاة في المنطقة المذكورة بتمويلٍ مشترك من الجانبين.

أما في العلاقة السودانيّة الإريتريّة، ومن مُنطلق رغبة الأخيرة في تحييد الأولى، فقد قامت قطر بمبادرة لرأبِ الصدْع بين البلدين، وكانت تلك المحاولة الأولى على مدى الخمس سنوات التي قطعت فيها العلاقة.. (بعد نحو أسبوعين من قطعها عام ١٩٩٤، جمعت اليمن الطرفين في صنعاء لكن المحادثات انهارت في الجلسة الأولى).

كانت المبادرة القطريّة قد بدأت في أطوارها الأولى سريّة في النصف الثاني من العام الماضي ١٩٩٨، بزياراتٍ متكرّرة لمسئولين قطريين إلى كُل من أسمرا والخرطوم، إلى أن تمّ الإعلان عنها في الأسبوع الأخير من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٨، بعد زيارة قام بها وزير الخارجيّة القطري الشيخ حمد بن جاسم إلى عاصمتي البلدين، التقى على إثرها في الدوحة في ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) للمرّة الأولى وزير الخارجيّة الإريتري هايلي وُلدتنسائي، والسُّوداني مصطفى عثمان، ووقعا "مذكرة تفاهُم" تمّ بموجبها عقد لقاءٍ في الدوحة يوم ٢ مايو (أيار) ١٩٩٩، جمع الرئيس الإريتري أسياس أفورقي والرئيس السُّوداني عُمَر البشير برعاية أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وكان أيضاً للمرّة الأولى وفيه تمّ الاتفاق على:

(١) إعادة العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين إلى سابق عهدها.
(٢) احترام القوانين والأعراف الدوليّة التي تنظم التعايش السِلمي وعلاقات حُسن الجِوار بين الشعوب والبلدان.
(٣) احترام الخيارات السياسيّة بين البلدين والشعبين والامتناع عن تبنّي سياسة تصدير الأيديولوجيّات والسَّعي لفرضها.

(٤) الامتناع عن استضافة أو تنظيم المؤتمرات الدوليَّة أو الإقليميَّة بهدف تبني سياسات أو تنسيق مهام تستهدف أمن واستقرار دول الجوار.
(٥) العمل على حَلّ الخلافات العالقة بين البلدين بالطرق السلميَّة.
(٦) إنشاء لجان مشتركة بين البلدين للنظر في القضايا الأمنيَّة وتنفيذ ما تمَّ الاتفاق عليه في هذه الاتفاقيَّة.

بدا اتفاق الدَّوحة هذا مقنعاً للطَّرفين، فالحكومة السودانيَّة كانت توقع على هذا الاتفاق وعينها على المعارضة - رغم أنها مشروعٌ مُؤجَّل في البُنود المذكورة- بينما الحكومة الإريتريَّة توقع وعينها على "المشروع الحضاري" الذي تدَّعيه الخرطوم. وفي واقع الأمر، كان الاتفاق في مضمونه تحطيماً نظرياً لهذا المشروع.

بعد نحو شهر ونصف من هذا الاتفاق، وبالتحديد في ١٤ يونيو (حزيران) ١٩٩٩، التقى في الدوحة مجدداً وزيرا خارجيَّة البلدين، ووقعا اتفاقاً اخر نصَّ على:
(١) تشكيل لجان مشتركة بين البلدين برئاسة وزيري الخارجيَّة للعمل على إيجاد حلول للقضايا العالقة، وخاصَّة القضايا الأمنيَّة، وفقاً لما نصَّ عليه اتفاق الدَّوحة، على أن تعقد اجتماعاتها بالتناوُب في عاصمتي البلدين.
(٢) تشكيل ثلاث لجان فرعيَّة، منبثقة عن اللجان المشتركة، الأولى للشئون السياسيَّة، والثانية للشئون الأمنيَّة، والثالثة للشئون الاقتصاديَّة والتجاريَّة.

بدا أن هذه النقاط هي تفعيلٌ لاتفاق الدَّوحة، الذي دخل حيّز التنفيذ بالفعل عبر زياراتٍ متبادلة لمسئولين إريتريين وسودانيين تواصلوا لعدَّة اجتماعات، وضعت الاتفاق في محك المصداقيَّة، فكانت تستوي مرّة وتنهار مرَّات، وذلك لإصرار الجانب السُّوداني على مناقشة البند الأمني الذي يعني وجود المعارضة السودانيَّة، بينما يرى الجانب الإريتري الاستمرار في مناقشة البنود الإجرائيَّة (فتح السفارات)، والاقتصاديَّة والتجاريَّة (فتح المعابر لحركة المواطنين والبضائع)، وأخيراً الملف الأمني.

كانت الخرطوم قد تشدَّدت في مواقفها نتيجة الضغط الإثيوبي عليها، ولم تكُن المُفاضلة قاسية عليها في هذا الصَّدد، خاصَّة أنها ترى في هذه المقاصَّة - التطبيع مع إثيوبيا والتردُّد مع إريتريا- هو برنامجُ الحَدِّ الأدنى في سبيل الخروج من العُزلة الإقليميَّة.

في ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩، ظهرت أحداث دراماتيكيَّة في بنية النظام الحاكم في الخرطوم، جسَّدتها قرارات ما يُسمَّى بـ"الرابع من رمضان"، وهي -على الرغم من تقييمنا لها- لا تُعَد إلاَّ أن تكون صراعاً في إطار السُّلطة بين أقطابها المتنفذين فيها، والذين أحسُّوا بتهميش أدوارهم. إلاَّ أن هذه الأحداث

أدَّت إلى تحوُّلات إقليميَّة، حذرة ومتوجِّسة، من معظم الأنظمة التي كانت تناوئ الحكومة، (ولهذا مقامٌ آخر لسنا الآن بصدد رصد وقائعه)، لكن ما يهُمُّنا هُنا، أن النظام في الخرطوم - في سبيل الإيحاء بجديَّة هذه القرارات- بادر هو الآخر بتطبيع علاقاته كاملة مع إريتريا وإثيوبيا، متجاهِلاً مع الأولى إصراره الذي كان في ضرورة تطبيق البند الأمني، بما يعني أن الاتفاق تم تنفيذه بكامله عدا هذا البند، وبلغة المصالح كان ذلك كسباً لإريتريا حيث إن استثناء هذا البند يُبعِد عنها الشبهات التي تثار دائماً من البعض، مثلما أن تطبيق البنود الأخرى يرمي تماماً في اتجاه امتصاص بعض أزماتها التي نتجت من النزاع الإثيوبي. أما علاقاتها مع المعارضة، فعلى الرغم من الإجراءات الطفيفة التي استوجبها هذا التحوُّل على الصعيدين الأمني والعسكري، إلاَّ أنها يُنظر إليها كطرفٍ رائدٍ يمكن أن يلعب دوراً سياسياً مستقبلياً بينها والنظام شريطة أن يمضي مشروع تحطيم "المشروع الحضاري" إلى نهاياته المنطقيَّة، وهو السبب أصلاً في ثبات الموقف الإريتري.

أما في العلاقات بين أديس أبابا والخرطوم، فقد تعاملت الأولى بردِّ الفعل مع الثانية، لأنها أصلاً كانت قد مضت في هذا الطريق منذ فترة بعيدة، لكنها مع التطوُّرات الجديدة أقدَمَت على العلاقة بمعيار المزايدة، وهو ما يُؤكد أن قطعها أساسا كان تكتيكيا وليس استراتيجياً، وفق ما جرى سرده في الفصل السابق. وفي إطار المُزايدة المذكورة كان الرئيس السُّوداني الفريق عُمَر البشير قد زار إريتريا لعدَّة ساعات في طريق عودته إلى بلاده قادماً من اليمن - التي استغرقت فيها زيارته ثلاثة أيام تزامنت مع زيارة الرئيس الجيبوتي إسماعيل عُمَر قيلي- وتمَّت فيها قمة ثلاثيَّة، وهي الزيارة الأولى له إلى أسمرا بعد قطيعة السنوات الماضية، لكن إحدى إفرازات هذه الزيارة كانت إلغاء رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناَّوي زيارة له إلى الخرطوم في نفس الفترة، كان مفترضاً أن تتم وهو في طريق عودته إلى بلاده قادماً من الغابون، بعد حضوره اجتماعات قمَّة أفريقيَّة فيها.

لربما كان تصرُّف رئيس الوزراء الإثيوبي مبرَّراً إذا ما علمنا أنه اعتبر زيارة الفريق البشير إلى أسمرا انتهاكاً لاتفاق تمَّ في جيبوتي بينهما، ابتدأ بجلسة مغلقة يوم ١٩٩٩/٥/١٠، رتب لها الرئيس الجيبوتي إسماعيل عُمَر قيلي، وانسحب لاحقاً أثناء حضور الاثنين احتفالاتٍ تنصيبه رئيساً للجمهوريَّة، وامتدَّت لثلاث ساعات تمت فيها تنقية الأجواء، وكان ذلك عقب توقيع إريتريا والسُّودان اتفاق الدَّوحة، حيث أكَّد له البشير أنه: «**لن يكون على حساب علاقتنا بإثيوبيا**». وبعد الجلسة المُغلقة، تمَّت جلسة أخرى انضمَّ إليها وزيرا خارجيَّة البلدين، وتمَّ الاتفاق على تكوين لجنة عُليا برئاستيهما وتضمُّ وزراء الأمن والدفاع، وتضمَّن الاتفاق "سُبُل وكيفيَّة تطويق النظام الإريتري".

في فترة لاحقة، تطوَّر هذا الاتفاق بحيث أصبح حلفاً رباعياً (دول الطوق على إريتريا)، بحيث شمل جيبوتي واليمن بنسبٍ متفاوتة في الأدوار، وتمَّ استكمال ذلك بزيارة البشير لصنعاء التي ورد ذكرها.

لكُلّ هذه الأسباب، رأى مِليس زيناوي أن ما قام به البشير هو "انتهاك أخلاقي" لشيءٍ جرى بينهم، أو لشيءٍ لم يتم معرفة طبيعته وكنهه.

في محاولة لإصلاح ذلك، بعثت الحكومة السودانيَّة بوفدٍ كبير قِوَامُهُ ثمانون شخصاً من المسئولين، وفرقٌ فنيَة وثقافيَّة برئاسة وزير الإعلام د. غازي صلاح الدين للمشاركة في احتفالات اليوبيل الفضي لتأسيس الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي، التي جَرَت مراسمها في مدينة مِيكلي يوم ٢٠٠٠/٢/١٩، وكانت تصريحات صلاح الدين في هذه المناسبة مغرقة في المُزايدة.

أما بالنسبة لقوى المعارضة الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي، فقد كانت في خضم كل هذه التحوُّلات فاقدة الحيلة، بل حالها أشبه بمن أُلقِيَ به مكتوفاً في اليمّ، وقيل له: إياك أن تبتلَّ بالماء.

في واقع الحال، كانت المعارضة السودانيَة في بداية التطوُّرات قد حاولت تفادي الوقوع في ذلك اليمّ، رغم أن محاولاتها جاءت متأخِّرة، ولم تتواصل بجهد أكبر.

بعد نحو أربعة أشهر من النزاع وإثر اجتماع لـ"التجمُّع الوطني الديمقراطي" تقرَّر تسمية لجنة رُباعيَة للقيام بوساطة بين البلدين.. سُمّي الوفد باسم "وفد النوايا الطيِّبة". وفي ١٩٩٨/٨/٢٩، وصل إلى أديس أبابا هذا الوفد الذي كان برئاسة السيّد الصَّادق المهدي وعضوية السادة التيجاني الطيِّب، عبدالعزيز خالد وعاصم عطا (ممثلاً للسيد محمد عثمان الميرغني) والتقوا رئيس الوزراء الإثيوبي.

في المباحثات الرسميَّة، أكد لهُم هذا الأخير احترامه لهُم باعتبارهم الجهة الوحيدة المُؤهَّلة للقيام بهذه الوساطة. وكان ذلك مدخلاً دبلوماسياً مريحاً لأعضاء الوفد، الذين عبّروا عن قناعتهم بأن قطعة الأرض المُتنازع عليها لا تساوي كل هذه الدماء والمغامرة العسكريَّة، فردَّ عليهم زيناوي الذي كان يتحدَّث بالانجليزية:
"I was being there for seven years.. I know it is an ugly land, but we want it back as it is.."

كانت هذه العبارة كفيلة بإقناع الوفد، بأن مهمَّته لن تنجح في إزاحة حجرٍ واحد من حجارة جبل "بادِمِي". ومع ذلك، تحرَّك الوفد بعد عدَّة أيام والتقى الرئيس الإريتري أسياس أفورقي، الذي رحَّب أيضاً بجُهُودِهِم، باعتبارهم شركاء في المنطقة، ووضح لهُم وجهة نظر بلاده في النزاع والتي سبق أن شرحها مراراً.

على الرغم من صعوبة المهمَّة، بدا رئيس الوفد السيد الصَّادق المهدي متفائلاً - كعادته- إذ صرَّح لجريدة 'الخرطوم' التي تصدُر في القاهرة يوم ١٩٩٨/٩/٢٦، وقال: «**إن المهمَّة تسير على طريق النجاح بعد لقاء الرئيسين**»، وكعادته أيضاً، حدَّد أربعة أهداف، قال إن جولة الوفد حققتها:

(١) بعد تحرُّك الوفد، نشطت كل المبادرات التي ظلت ساكنة لأكثر من شهرين.
(٢) تمَّ فتح قناة غير مباشرة بين الطرفين للتفاوُض على وسائل الحلِّ السِلمي.
(٣) أصبح لكُلٍ من الطرفين موقف ثالث مختلف عن الأبيض والأسود، ووجدت منطقة رماديَّة أصبح بإمكانهما الحديث عبرها، وهذا من شأنه تجنيب إحراج أحد الجانبين المتقاتلين.
(٤) ثم إبراز التبعات المترتبة على تجديد القتال.

وأعلن أن جهود الوفد ستتواصل، لكن الواقع أنها توقفت عند ذلك الحد، وحفظت جهودها المتواضعة في أرشيف التجمُّع الوطني، شانها في ذلك شأن كل البيانات الختاميّة التي صدرت عقب اجتماعات هيئة القيادة.. ولعلَّ كل ذي بصيرة يتمعَن في الأهداف الأربعة المذكورة، لا يمكن أن يتوقع مصيراً لهذه الجُهود غير المصير الذي ذكرناه انفاً.

لقد كانت المعارضة السودانيّة أكثر الأطراف تضرُّراً - بعد الشعبين الإثيوبي والإريتري- فقد اتضح تأثير الحرب عليها في تناقُص الكوادر التي كانت تتدفق عليها للانخراط في صفوفها، وهو ما يُسمَّى بـ"التجنيد"، إضافة إلى أن الدول المتحاربة قللت تلقائياً من حجم الدعم المادي واللوجستي الذي كانت تقدّمه لها من قبل، على الرغم من أنه في إطار الاستراتيجيات ما زال وجودها ضرورياً بالنسبة للطرفين، ولكن كمعارضة يتم تعاطيها عند اللزوم كإحدى آليّات الضغط على الخرطوم لتنهي تماماً "مشروعها الحضاري"، أو إذا ما اتسعت رقعة الحرب وأرادت الخرطوم قلب ظهر المجَن لأي من الطرفين. وذلك ربما عَنِي لكثير من المراقبين لشئون المنطقة، أن المعارضة السودانية بعد أن كانت شريكاً حقيقيا في معادلات المنطقة - بتكامُلٍ مع توجُهات القادة الجُدُد- أصبحت تابعاً لا يتورّع البعض في استخدامه كيفما اتفق للوصول إلى غاياته، ليس في إطار بَلَدَي الأزمة وحدهما، إنما في المحيطين الإقليمي والدولي. لهذا، وفي ظِلِّ هذه الأجواء المُلبّدة بغيوم المنطقة، فقد انسلَّ خلسةً من وسط أجندة المعارضة - وهي في حالة الاسترخاء المذكور سلفاً- مزاد الحلول السلمية بصوت طغى على صوت البُندُقيّة، وتلك قصة لا تصلح أن تُروى الآن في مسلسلٍ لم تكتمل حلقاته بعد!

تضخم الجميّة العربيّة

تلك قضيَّة أخرى اقتحمتها الأزمة، أو أقحمت نفسها فيها، بذيولها وأجنحتها وتوابعها.. ويمكن حصرها في ثلاثة أشياء أساسيَّة:

الأولى: بمعيار "رُبَّ ضارَّة نافعة"، يمكن القول إن الأزمة مع إثيوبيا قرَّبت كثيرا بين إريتريا والعالم العربي بعد جفوةٍ مفتعلة بين بُلدانٍ بعينها وأسمرا، بعضها من مخلفات مرحلة الكفاح المسلح، حيث لم تكن الجُسُور عامرة بين الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا وتلك البلدان، وانتقل الملف بأكمله لما بعد الاستقلال، لكن

خفَّفت من حدّتها علاقات الأمر الواقع، ومع ذلك ظلَّ في لنفس شيءٌ من حتى! وبعضها مستحدث.. بُنِيَ على أوهام عمَّق منها تمنُّع إريتريا في الانضمام إلى الجامعة العربيَّة، وتهويل البعض - الذي في نفسه شيء من حتى- لعلاقاتها بإسرائيل، ثم جاءت قضيَّة أرخبيل حنيش مع اليمن، التي اشتعلت فيه الحمية العربيّة بشعارها المأثور "أنا وأخي على ابن عمي.. وأنا وابن عمي على الغريب"، فتضخَّمت إلى أن جعلت من إريتريا كياناً مدافعاً عن جزءٍ من هويته لم يكن قبلاً مصدر شك.

عند بدايات الأزمة الحاليَّة، قامت إثيوبيا بحملة دعائيَّة ضخمة، فقامت إريتريا من جانبها بتحرُّكات واسعة - خاصة في الجبهة العربيَّة- في محاولة لسحب البساط من تلك الدعاوى، وقد أحرزت نجاحاً نسبياً في ذلك، فكان للجولات الرسميّة التي قام بها مسئولون إريتريون - وشملت كل الدول العربيَّة من المحيط إلى الخليج- أثرٌ واضح لم تستطع إثيوبيا أن تجاريها بمحاولاتٍ مماثلة.

وبرغم الغَزَل الصريح، ففي حديثه المذكور لقناة "الجزيرة" الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٣/١٧، عزا السيد "سبحات نجَّا" سوء العلاقات بين إثيوبيا والعالم العربي إلى ممارسات حكومة مانغستو هيلاماريام، حيث ورد فيه: «**كانت الحكومة السابقة عندما تتحدَّث عن انتفاضة داخليَّة تقول أنها حدثت بتحريض من سوريا أو العرب، فكانت سياساتها هي السبب في سوء العلاقات مع العرب، أما اليوم فليس لدينا مشكلة داخليَّة، وإذا حدثت، فسنتعامل معها منفصلة، ولن ننسبَها إلى أي جهة**».. ثم استطرد وأسقط "نفسياً" شيئاً مثيراً يدعو للتأمُّل: «**أما العامل الثاني، فهو العامل الاقتصادي والتنمية، فنحن والعرب نُكمّل بعضنا اقتصاديا. فهناك شريطٌ بحري يفصل بيننا، وهناك الكثير ممَّا يُكمِّل النواحي الاقتصاديَّة والتجاريَّة بين الطرفين، لذلك نحن نرى هذه المزايا ونريد أن نستغلها، فللعرب مصالح في إثيوبيا، ونحن لنا مصالح في البحر الأحمر، ونحن متفائلون جداً في زوال انعدام الثقة**».

ومصدر الإثارة في أن الحديث أعلاه ليس صحيحاً من الناحية الجغرافيَّة، لكنه من الناحية السياسيَّة ربَما عني التفكير بصوتٍ عالٍ في لمشروع القديم، الذي تأسَّست عليه "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، أو على الأقل ربَما كشف جزءً من الأجندة الخفيَّة في النزاع الحالي.

بعد جولات الوفود الرسميَّة الإريتريَّة في كل الدول العربيَّة التي غطت الشهور الاولى للأزمة، زار الرئيس أسياس أفورقي القاهرة يوم ١٩٩٨/١١/٢٩ في طريق عودته إلى بلاده عائداً من باريس التي حضر فيها قمَّة الدول الفرانكوفونيَّة، (حضرها رئيس الوزراء الإثيوبي أيضاً، لكنهما لم يلتقيا، كما ان القمة لم تتعرض لأزمتهما معا). وأثناء وجوده في القاهرة توجَّه الرئيس أسياس

أفورقي للمرَّة الأولى منذ أن تسلم مقاليد الرئاسة إلى مقر الجامعة العربيَّة، حيث التقى أمينها العام د. عصمت عبدالمجيد.

تكهَّن المراقبون في أن ذلك يعني تدشيناً غير رسمي لانضمام إريتريا للجامعة العربيَّة، وقد سُئِلَ أفورقي بعد اللقاء من قبل الصحفيين عن صحَّة ذلك، فقال: «**إنه قرار سياسي تتخذه القيادة السياسيَّة عندما يحين وقته المناسب**».

لم يخرُج أفورقي في هذه الإجابة عمَّا ظلَّ يردده منذ فترة طويلة كتبرير لعدم انضمام بلاده للجامعة العربيَّة، لكن عندما أدلى بهذا التصريح آنذاك، كان القرار قد اتُّخِذَ فعلاً، وطرح بصورة مبدئيَّة في كُلِّ العواصم من قِبَل كل الوفود الرسميَّة التي زارتها. ثم وُضِع الطلب أمام المعنيين في الجامعة، ولم يتبقى شيء سوى إشهار الانضمام، بعد أن سَبَحَ هذا القرار طويلاً، بدءً من الشواطئ الإريتريَّة، مروراً بقناة السويس - حيث يمتزج البحران- وانتهاءً بجنوب دلتا وادي النيل، حيث يوجد مبنى عتيق في قلب ميدان التحرير، الكائن في وسط القاهرة، في واجهته لافتة صغيرة نُقِشَ عليها اسم "جامعة الدول العربية".

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: «**هل كان لتمنع إريتريا أسباب موضوعيَّة في عدم الانضمام للجامعة؟!**».. معالجة لهذا الأمر، فيما يلي اجتهاد في التحليل مبني على وقائع وليس بالضرورة أن يكون شيئاً مسلماً به.

عندما وضعت القيادة الإريتريَّة هذه القضيَّة أمامها غداة استقلالها، كان يتجاذبها أمران، ماضٍ حاولت بعض الدول العربيَّة التشويش على هويَّة إريتريا فيه وكرَّستها من منطلقات الفكر القومي العربي، أو التوجُّهات الأيديولوجيَّة الإسلاميَّة، غير عابئة بخصوصيَّة هذه الهويَّة أو ازدواجها، شأنها في ذلك شأن دول أخرى في المنطقة، وكان لذلك التشويش آثاره السالبة في قضيَّة الوحدة الوطنيَّة، وهي من القضايا التي ظلت القوى الوطنيَّة الإريتريَّة توليها اهتماماً خاصاً، وأدعَى إلى القول بأنها كانت حجر الزاوية في استمرار العمليَّة النضاليَّة لهذه القُوى إبان حرب التحرير. أما الأمر الثاني، فهو النظر إلى المستقبل بتطلع إلى علاقة أو عضويَّة في الجامعة تكون مبرّأة من أي غرضٍ سياسي أو ثقافي أو غيرهما. وظلت في هذا الأمر غير متعجِّلة، ممَّا جعل الشكوك والظنون تنتج بينها والعالم العربي علاقة غير سويَّة أو على الأقل دون الطموح.

من جهةٍ ثانية، ربَّما توخت القيادة الإريتريَّة من التريُّث للانضمام للجامعة العربيَّة مَنحَ نفسها فرصة تحرُّكٍ حُر في المجالات السياسيَّة والدبلوماسيَّة والاجتماعيَّة دون الالتزام بأطرٍ قد تراها أضحت أغلالاً شدَّت إلى أعناق الدول العربيَّة وكانت سبباً في تقاعُسها وعدم مواكبتها المسيرة الدوليَّة. أو لرُبَّما ترسَّخ في ذهنيَّة القيادة الإريتريَّة أن انضمامها للجامعة بهُويَّتها المُزدوجة سيجعل منها كياناً تابعاً أو هامشياً، حتى في إطار الجامعة نفسها، مثل الذين التحقوا بها وتتميَّز

بلادهم بنفس الخصوصيَّة المُزدوجة، كالسُّودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال وجزُر القُمُر، وأصبحوا ليس لهُم ثقلٌ سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي فعَّال في الجسم العربي. ذلك أمرٌ لا ينسجم مع تطلعات القيادة الإريتريَّة، بل إن كلا الأمرين يمكن النظر إليهما من خلال الدور الإقليمي الذي كانت تطمح له وورد ذكره.

لكن الواقع أن الانضمام للجامعة العربيّة لا يمنح هويّة، فهي كيان سياسي، بل إنها منذ تأسيسها - قبل نصف قرن تقريبا- أصبحت نموذجاً للبيروقراطيَّة وانعدام الفاعليّة وقلة الإنجاز، ولا يُباريها في هذا الحقل سوى منظمة الوحدة الأفريقيَّة، وكلاهُما لا يمنحان غير بطاقة العُضويَّة.

ثانياً: في إطار التقارُب المذكور بين إريتريا والعالم العربي، كانت الجولات الرسميَّة قد انعكست أيضاً على الجبهة الإعلاميّة، فأبدت وسائل الإعلام العربية المتعددة اهتماما بالقضيَّة، استطاعت إريتريا من خلالها إبراز رُؤيتها حول الأزمة، ساعد في ذلك أيضاً أنها تخلت عن تحفظاتها المعروفة في هذا المجال، وأبدت انفتاحاً واسعاً على النحو الذي ورد ذكره في فصل سابق.

في هذا الصدد، تحفزت قناة "الجزيرة" - الواسعة الانتشار والمؤثرة إعلامياً- فنقلت مُعدّات قيمتها ملايين الدولارات، مع طاقم صحفي وفني ظلّ مرابطاً في أسمرا لأكثر من شهر، أجرى خلالها الزميل د. فيصل القاسم حواراً مباشراً على الهواء ولمدة ساعتين يوم ١٩٩٨/٧/١١ مع الرئيس أسياس أفورقي، كان له أثر واضح في تغيير كثير من المفاهيم التي راجت في أوساط النُخب العربيّة الرسميّة وغير الرسميّة، وأكد أن الإعلام هو بُندُقيّة الحرب الثانية.

قبل هذا اللقاء كنتُ والزميل حسن الرَّاشدي قد اهتدينا لفكرة جمع الرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي في حوار على الهواء مباشرة، في برنامج الزميل القاسم "الاتجاه المعاكس"، الذي اشتهر بالجمع بين الأضداد.

أجرينا الاتصالات اللازمة مع زميل آخر في أديس ابابا، طلبنا منه - بما لديه من علاقات فيها- أن يساعد في هذا الأمر، فتحمّس لذلك وردّ بالإيجاب في اليوم الثاني مباشرةً ،بناء على موافقة من مكتب رئيس الوزراء الاثيوبي - كما قال- وفي أثناء حوار الزميل فيصل مع الرئيس الإريتري أمام ملايين المشاهدين قام بطرح الفكرة عليه وسأله، إن كان مستعداً لذلك، خاصّة أن هناك موافقة من الطرف الاخر، فأجاب الرئيس الإريتري بألاّ مانع لديه، فتهللت أسارير الزميل وأعلن للمُشاهدين أن ينتظروا هذا الحدث في الأسبوع القادم.

لكن المتحدّثة باسم الحكومة الإثيوبية "سالومي تاديسي" صرّحت بعد ثلاثة أيام من ذلك، نافية وجود موافقة إثيوبيّة، وطالبت القناة بالاعتذار ودفع تعويضات، الأمر الذي رأت القناة بأنه لا مبرّر له، مِمّا اضطرّها لعرض رسالة من "مركز

الخليج للخدمات الإعلاميَّة" من مقرّه في أديس أبابا مُوجَّهة لمديرها تُؤكِّد حُدوث الاتفاق، فأسقط الأمر في يد المتحدثة الرسميَّة، وخسرت بلادها أدبياً.

المهم، بصورة عامة، أن الحمية القبليَّة الإعلاميَّة أبدت انحيازاً ملحوظاً لإريتريا في تغطيتها لوقائع الأزمة، وعلى نهج 'الجزيرة' كانت هناك أيضاً 'القناة الفضائيَّة اللبنانيَّة' من خلال مبادرة مع شخصي، قام بها الأستاذ الزميل إيلي صليبي، وكذلك القنوات الأخرى، بالإضافة لوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة. وكان يمكن لإريتريا أن تقوم باستثمار ذلك الانفتاح إلى أقصى مدى، لكن ما أن توقفت الحرب - مؤقتاً - حتى عادت إلى نهجها القديم.

كان يمكن لذلك الانفتاح أن ينعكس على إعلامها الداخلي، لكنه ما زال في موقف المُتلقي، مع أنه ظلَّ أميناً على مدى عُمر الأزمة في نقل حدثين بلا ملل، الجنود الإثيوبيين الفارين من جبهات القتال، و"وجبات" الإريتريين المطرودين من إثيوبيا، وما بينهما مقالاتٍ تُكرِّر نفسها بصورة بهلوانيَّة، وتحاول أن تجعل من قانون الصحافة والمطبوعات "المُجاز" مجسَّماً في متحف.

ثالثاً: في العام الأوَّل للأزمة أطلَّ حدث آخر لم يكن من التوابع تماماً، لكن كانت له آثار "معنوية" على مجريات الأحداث. ففي يوم ١٩٩٨/١٠/٩، أصدرت المحكمة الدوليَّة الخاصة في لاهاي قراراً بشأن الجُزُر المُتنازع عليها بين اليمن وإريتريا، أعلنت فيه أحقية اليمن في جُزُر حنيش، وأعطت إريتريا جُزُراً صغيرة في الأرخبيل، هي موحبكة وساليا وحربي وفلات وهاي كوك والجنوب الغربي من جزيرة روك.

رحّب البلدان بالقرار، وكان وقعه أكبر على صنعاء التي كانت تتنفس الأزمة من خلال ظروفها الداخليَّة الخاصَّة، فجعلت من الحَدَث مناسبة للاحتفاء. أما في إريتريا فقد مرّ مرورا عاديا، ربَّما لأنها تعيش أزمة أسوأ منها بكثير، أو لربَّما كانت الأعوام الثلاثة التي عاشتها القضيَّة في أروقة المحكمة الدوليَّة كافية لتضميد الجراح، خاصَّة أن الحرب التي اندلعت بين الطرفين في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٥ كانت حرباً محدودة لم تمتد شرورها إلى أبعد من شاطئي البلدين المتقابلين على البحر الأحمر. ولربَّما انتهت لأن قيادياً براجماتيا كالرئيس الإريتري نحا إلى وصفها وصفاً لم يخطُر على بال أحد، وذلك بعد نحو شهر من اندلاعها، حيث قال لصحيفة 'الخليج' الإماراتيَّة بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٥: «**هذه الأزمة "غلطة شيطانيَّة".. أنا أرى أن هذا التوصيف أكثر تعبيراً عن حقيقة وطبيعة الأزمة من أي تحليل سياسي أو استراتيجي، هذه "غلطة شيطانيَّة" حدثت دون تفسير**».

حاولت إريتريا في رُدود الفعل الرسميَّة على قرار المحكمة أن تُوجِّه به رسالة إلى أديس أبابا، في أن ما حَدَث هو سلوكٌ حضاري ينبغي الاحتذاء به في

النزاعات بين الدُول، لكن الأخيرة لم تزُد الدعوة بأحسن منها، إنما راحت تؤكِّد أن ما حدث هو هزيمة نكراء لإريتريا.

غير أن تلك الرسالة التقطها الإعلام العربي، وأشاد بالخُطوة، ومن المُفارقات أنه ذات الإعلام الذي شنَّ الهجوم من قبل على إريتريا أثناء الأزمة، وكال لها من الاتهامات ما ضاقت به مساحتها الصغيرة، وتلك هي على أي حال الحمية الإعلاميّة العربيّة التي ذكرناها. لكن السؤال الذي لن نستطيع الإجابة عليه: «**كيف سيكون الحال إذا ما صدر هذا القرار معكوساً؟!**».

على كل، فتح القرار صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد أن قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيّة اليمني عبدالقادر باجمال بزيارة اسمرا يوم ١٩٩٨/١٠/١٣، وغادرها يوم ١٩٩٨/١٠/١٤ بعد أن حملت طائرته معه وزير الخارجيّة الإريتري هايلي ولدتنسائي لردّ الزيارة. وبعدها في ١٩٩٨/١١/٤، كان الرئيس أفورقي في صنعاء للمرّة الأولى، فتطبّعت العلاقات، كأنّ شيئاً لم يكُن.

إسرائيل تتململ

كان الزلزال قد تردَّدت هزّاته، فأحدثت تابعاً في الجُزء العُلوي من البحر الأحمر، حيث توجد إسرائيل، فتحفّزت وتململت كدأبها دائما عند ما ترى أن ثمّة معتركاً يُمكنها أن تعزف فيه على مزامير داوُد، وتقرأ فيه شطْراً من التوراة.

ولأسباب ورد ذكرها في فصلٍ سابق، قامت إسرائيل بوضع عينها على إثيوبيا بمجرّد أن تحوّلت الأزمة إلى حرب.. لم تُجهد نفسها كثيراً بالمُفاصلة بين الطّرفين، رغم البروبوجاندا (الدعاية) الكبيرة التي أشيعت في علاقتها مع إريتريا، وكانت بها سعيدة -أي إسرائيل- لأنها عطيّة لم تبذل فيها جهداً ولم تصُبّ فيها نقطة عرق واحدة.

بعد أن اندلعت الحرب، وأثناء جولاتها الأولى، كشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيليّة بتاريخ ١٩٩٨/٧/٣١، أن الدولة العبريّة بصدد تسليم إثيوبيا ١١ طائرة من طراز "ميج ٢١". لكن الذي لم تذكُره الصحيفة هو أن الصفقة كانت عبارة عن مكافأة للحكومة الإثيوبيّة في تجاوُبها الكامل معها في موضوع ترحيل "يهود الفلاشا" على دُفعاتٍ منذ عام ١٩٩١، حيث خصّصت لهُم مجمعاً ضخماً في أطراف العاصمة أديس أبابا، إذ نقلت وكالة "رويترز" للأنباء قبل أيام من نشر ذلك الخبر، وتحديداً في ١٩٩٨/٦/٢٥، خبراً آخر من تل أبيب على لسان الناطق باسم وزارة الهجرة والاستيعاب "إيهود غليك"، قال فيه: «**إن إسرائيل ستغلق المُجمّع المذكور بعد وصول ٦٠ إثيوبياً يُعرفون باسم "فلاشا مورا"، وأن هذه ستكون الدفعة الأخيرة**».. إلاّ أن الناطق باسم الوكالة اليهوديّة التي تساعد على تهجير اليهود إلى إسرائيل "يوسي ستيرم"، قال رداً على ذلك: «**إن وصول هذه الدفعة من المهاجرين الإثيوبيين لم يغلق فصل الهجرة من إثيوبيا، إذ إن هناك**

خمسة آلاف يهودي ينتظرون الهجرة، ومعظمهم يعيش في منطقة "غوندار" الشمالية».

إلاَّ أن 'الحياة' بتاريخ ١٩٩٩/٧/١، أوردت من خلال تحقيق ميداني من "غوندار" أن العدد تحديداً هو ١٨٥٨٨، وأن ترتيباتٍ تجري لنقلهم إلى تلِّ أبيب في غضون ثلاثة أشهر. لقد ظلَّ موضوع يهود الفلاشا(٣) إحدى القضايا الرئيسيَّة التي تربط المصالح الإثيوبية بالمصالح الإسرائيليَّة.

ومنذ "عملية موسى" التي كانت الحكومة السودانية (جعفر نميري) طرفاً فيها في العام ١٩٨، يُقدَّر عدد الإثيوبيين الذين رحلوا إلى إسرائيل بنحو ٧٠ ألفاً، وذلك استناداً إلى تصريح أدلى به أرييل كريم، السفير الإسرائيلي لدى إثيوبيا في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٨ لصحيفة 'ريبورتر' الإثيوبية، حيث نُقِلَ في "عملية موسى" نحو ١٥ ألفاً. ومنذ العام ١٩٩١، سُمِّيَت العمليَّة باسم "عملية سليمان"، حيث نقل ٢٠ ألفاً. ومنذ ذلك الوقت بقيت في إثيوبيا فئتان من اليهود الإثيوبيين، "فلاشا" و"فلاشا مورا"، ويبلغ عددهم المتبقي حوالي ١٢ ألفاً من مجموع أكثر من ٨٠ ألفاً، كانوا يقيمون في ١٥ قرية جوار مدينة غوندار.

كانت كل هذه العمليات تتم في ظِلِّ تأكيدٍ إسرائيلي ونفي إثيوبي، وهذا ما مضت في طريقه المتحدثة باسم الحكومة الإثيوبية "سالومي تاديسّي" في تصريح لـ'الحياة' بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٧، حيث قالت: «**إن أثيوبيا لن تسمح لمواطنيها بأن يرحلوا من البلاد بالشكل الذي تُروِّجه وسائل الإعلام الأجنبيَّة لتشويه صورتها**». وكان ذلك رداً على ما أكدته وزارة الاستيعاب الإسرائيليَّة في أنها: «**تنسق بشكلٍ كاملٍ مع الإثيوبيين لترحيل ثلاثة آلاف يهودي إلى الدولة العبريَّة**».

ذكرت المتحدِّثة أيضاً في التصريح نفسه بأن: «**إثيوبيا لن تبيع مواطنيها كما حصل في عهد مانغستو هايلاماريام**».. وكان ذلك رداً أيضاً على ما أوردته صحيفة 'ريبورتر' الإثيوبيَّة في أبريل (نيسان) ١٩٩٩ بقولها: «**إن ٢٠٠ من الفلاشا أرسلوا في دفعة أولى إلى إسرائيل في عملية بلغت نفقاتها ١,٥ مليون دولار أمريكي**».

استمراراً لهذا المسلسل، الذي لن تكُفَّ عنه إسرائيل أبداً، بل لن يهدأ لها بال حتى تقتلع اخر فرد فلاشا إثيوبي، أعلن رومان بولانسكي، الناطق باسم وزارة الداخلية الإسرائيليَّة يوم ٢٠٠٠/٤/٧ أن الوزير ناتان شارانسكي سيقوم بأول زيارة رسمية لأديس أبابا تستمر ثلاثة أيام. وأضاف في تصريح لصحيفة 'الحياة' أن هدف هذه الزيارة هو: «**التعرف إلى مشكلة الفلاشا وبحث سُبُل حلها**». وبالفعل قام ناتان في منتصف أبريل (نيسان) بزيارة معسكرات الفلاشا التي يقبُع فيها نحو ٢٦ ألفاً بالقرب من السفارة الإسرائيلية في أديس أبابا.

نعود إلى صفقة الطائرات، فبعد نحو شهرين ونيف من كشفها، أضافت لها صحيفة 'جيروساليم بوست' الإسرائيليَّة يوم ١٩٩٨/٩/٥ معلوماتٍ إضافيّة أكدت فيها: «**إن الشركة المتعاقدة مع رومانيا هي "أيلبيت" الإسرائيليَّة، وذلك لتطوير مائة طائرة طراز "ميج ٢١" ستزوّد إثيوبيا منها بعشر طائرات**».

بعد استفساراتٍ وأسئلةٍ عديدة، اضطرَّ مكتب رئيس الوزراء "بنيامين نتينياهو" إلى أن يصدر بياناً رسمياً يوم ١٩٩٨/٩/٨، ذكر فيه: «**إن رئيس الوزراء سمح ببيع ١٢ طائرة مقاتلة من طراز "ميج ٢١" بعد إدخال تعديلات تكنولوجية حديثة عليها**». وأوضح البيان: «**إن نتينياهو بارك عقد الصفقة وطلب عدم عرقلتها**».

بعد ذلك بنحو أسبوع تقريباً، كان الرئيس الإريتري قد انتقد الموضوع مباشرة في حوار مع التلفزيون المحلي يوم ١٩٩٨/٩/١٧، قال فيه: «**الأمر ليس سرا، فقد أصبح من المؤكد أن إسرائيل تقدِّم لهُم المساعدة، وأن ما يقوله نتينياهو رئيس الوزراء وغيره من المسئولين الإسرائيليين لإخفاء ما يُقدِّمونه من المساعدة إلى إثيوبيا لم يعُد خافيا علينا. وما يزعمه هؤلاء المسئولون الإسرائيليون بأن صيانة وتحديث هذه الطائرات سيستغرق عاماً كاملاً يكون خلاله أمكن التوصُّل إلى حل للنزاع.. هذا الزعم لا يمكن أن يُصدِّقه سوى إنسان ساذج**».

ثمَّ تحدَّث عن الصفقة نفسها: «**إنه أصبح معروفاً أن الإسرائيليين سيُقدِّمون طائرات "ميج" تابعة لروماني قاموا بتحديثها إلى إثيوبيا، على أن تقوم إثيوبيا مقابل ذلك بتقديم عشر طائرات "ميج ٢١" لرومانيا تتولى إسرائيل مهمَّة صيانتها وتحديثها**».

مع ذلك، ففي حواره المذكور مع قناة 'الجزيرة' الفضائيّة يوم ١٩٩٩/٣/١٧، قال السيد سبحات نجَا: «**بخصوص إثيوبيا، فإنها لم تتلق دعماً من إسرائيل ولا من أي دولة أخرى**».. لكنه عاد وتحدَّث عن الصفقة قائلاً: «**بخصوص طائرات الـ"ميج ٢١" التي من المُفترض أن يتم تحديثها، فقد تمَّ تأجيل ذلك عندما استؤنفت الحرب، وكان ذلك بقرار من شركة إسرائيليّة، وربّما بضغوطٍ من الحكومة الإسرائيليّة، فنحن لدينا طائرات "ميج ٢١" تحتاج إلى تحديث تقوم به إسرائيل، ولكن ذلك العقد أبرم قبل الدخول في الحرب مع إريتريا**».

وتبدو أكثر الأشياء مفارقة في الحديث الذي أدلى به د. عبدالمجيد حسين وزير المواصلات الإثيوبي (سابقاً) لقناة 'الجزيرة' الفضائية يوم ١٩٩٨/٦/١٥ في اتصالٍ من مسقط، وذلك في مشاركة له مع السيد محمود جروي سفير إريتريا في قطر في برنامجٍ جمعهما معاً، إذ تركَّز حديث الوزير في علاقة إريتريا

وإسرائيل، وذلك بالاستناد إلى زيارة الرئيس أفورقي العلاجيَّة إليها، وقد كان واضحاً أنه يريد استدرار عطف العالم العربي بذلك، ولرُبَّما كان ذلك جزءً من مهمّة جولته تلك. لكن الذي لم يقُله د. عبدالمجيد للمشاهدين، أنه عندما تعرَّض لمحاولة اغتيال في مكتبه في أديس أبابا يوم ١٩٩٦/٧/٨، بعد أن استقرَّت ست رصاصات في جسده، وقتل اثنان من حرسه، تمَّ نقله مباشرةً إلى إسرائيل نفسها للعلاج، وبعد أن عوفي وعاد من القُدس، ذكرت صحيفة 'العلم' الإثيوبيَّة الناطقة باللغة العربيَّة في عددها يوم ١٩٩٦/٨/٢٣ أنه: «**كان في استقباله في مطار بولي وزير الخارجية سيوم ميسفين والسفير الإسرائيلي آفي أبراهام وكبار المسئولين الحكوميين**»، وتلك التي يقال عنها سياسة الكيل بمعيارين.

حرب الوكالة

في ظِلّ انفراط الدولة الوطنيّة كان الصومال هدفاً محتملاً في توابع زلزال الحرب، وكان الأصل قد شهدته مناطقه الغربيَّة المتاخمة لإقليم الأوغادين (الإقليم الخامس) منذ أواخر عام ١٩٩٥، أي قبل أن تمتدّ إليها ألسنة الحرب الحاليَّة، حيث قامت القوّات الإثيوبيَّة بشنّ هجمات متكرِّرة داخل أراضيه بدعوى مطاردة جماعات حركة الاتحاد الإسلامي، وظلت المعارك بينهما سجالاً مُذّاك التاريخ، لكنها أخذت بعداً آخر بعد اندلاع الحرب مع إريتريا.

ظلّ وما فتئ إقليم الأوغادين ساحة للمواجهات الصومالية الإثيوبيَّة على مدى قرنٍ كامل من الزمان، بدءً بالحروب التي خاضها الإمبراطور منليك (مُؤسّس إثيوبيا الحديثة) لإخضاع الإقليم لسيطرته، ومروراً بالمُواجهات مع الصومال في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي، وانتهاءً بالصراع الإثيوبي الصومالي على الإقليم في فترة حُكم الكولونيل مانغستو هيلاماريام والرئيس سيَّاد بَرّي، وتجدّدت بعد العام ١٩٩٥ مع إثيوبيا، وناب الاتحاد الإسلامي عن الصومال في ظِلّ عدم وجود الدولة الوطنيّة.

كانت حركة الاتحاد الإسلامي قد نشأت داخل الصومال وخرجت من رحم محنته التي فرَخت كثيراً من التنظيمات السياسيَّة والعسكريَّة. وقد تمكَّن الاتحاد من استغلال الصراعات القبليَّة، وطرح نفسه كبديل قادر على احتواء تناقضاتها، فتمدَّد في نموه حتى وصل إلى إقليم الأوغادين بالاستفادة من الروابط القبليَّة والتاريخيَّة بينه والصومال، فأسّس قاعدة بعد أن طرح شعارات انفصاليّة، تطالب بعودة إقليم الأوغادين إلى حظيرة "صوماليا الكُبرى"، ومسَّ بذلك أشواقاً كامنة كانت تداعب مواطنيه منذ أمدٍ بعيد.

عند تطبيق الدستور الإثيوبي الجديد على الإقليم، بُغية تمتُّعه بحُكمٍ ذاتي، حاولت السلطات الإثيوبيَّة إجراء الانتخابات البرلمانيَّة في العام ١٩٩٥، فوقف التنظيم ضدَّها وأفشلها، وكانت تلك أوّل مواجهة بينه وبين السُّلطة المركزيَّة الحاكمة في أديس أبابا.

بعد ذلك نقل الاتحاد نشاطه إلى محور آخر تمهيداً لعمليات عسكريّة، فأقدم على تنفيذ عدة تفجيرات داخل العاصمة أديس أبابا، وفي مدينة "ديرداوا"، كما اتضح أن محاولة اغتيال وزير المواصلات د. عبدالمجيد حسين (ينتمي للإقليم) كانت قد نفذت بواسطة عناصر تابعة له، وإزاء هذا التمدُّد، وجدت السُّلطة الإثيوبية نفسها في حالة مواجهة مع التنظيم، فقرّرت اقتلاعه من جذوره، وقامت جحافل من القوات الإثيوبية بكامل عتادها العسكري من الوحدات المختلفة في أغسطس (اب) ١٩٩٦، بالدخول للإقليم والاشتباك مع كوادر الاتحاد، فاضطرّت للانسحاب إلى الأراضي الصوماليّة، وواصلت القوات الإثيوبيّة تتبُّعها حتى العُمق، غير مبالية بانتهاكها سيادة الأراضي الصوماليّة - أو مستغلة حال انهيار الدولة- فكان ذلك خطأ استراتيجيا أدّى إلى وقوف بعض الفصائل الصوماليّة إلى جانب حركة الاتحاد، باعتبار أن هناك خطرا خارجياً او غزوا أجنبياً ينبغي التصدي له. وكان فصيل "حسين عيديد" (التحالف الوطني الصومالي) من أوائل الداعمين للاتحاد، فهو إلى جانب الهدف المذكور، كان يرُد ديناً مستحقاً للتنظيم الذي وقف إلى جانب والده خلال المواجهات مع القوّات الأمريكيّة في مُقديشو.

كانت القوّات الإثيوبية عندما أقدَمَت على المُواجهات مع التنظيم - وهي مجهّزة تجهيزاً كاملاً- تعتقد أن الأمر لا يعدو أن يكون نزهةً عسكريّة، ولم تدر أنها بذلك الفعل أيقظت الفتنة النائمة، حيث جعلت بعض الفصائل الصوماليّة تُوَحّد خلافاتها وتقف مع الاتحاد في خندق واحد، وأصبح الاتحاد نفسه المدافع عن القيم الوطنية وحامل عبء النضال ضدّ القوى الدخيلة، مِمّا جعل الحركات والتنظيمات التي تماثله في التوجُّه الأيديولوجي في المنطقة والإقليم تقف أيضاً إلى جانبه. وقد رأت الجبهة القوميّة الإسلاميّة الحاكمة في السُّودان أنه يمكن أن يكون شوكة توخز بها السُّلطة الإثيوبية التي كانت علاقتها متوترة معها حينذاك، وذلك في سياق سياسة الترهيب التي ورد ذكرها في الفصل السابق، ومن خلال الجبهة الإسلاميّة نفسها، أصبحت له علاقات مع التنظيمات الأخرى التي أمدته بالمال والإمكانات والتدريب، ولربما بالكوادر للقتال معه.

بعدئذ ظلت المُواجهات متقطعة مع التنظيم، وأرادت إثيوبيا الالتفاف سياسياً على المشكلة فدفعت بنفسها إلى محاولة لحلّ القضيّة الصوماليّة، مستندة في ذلك على تفويض من المنظمة الحكوميّة للتنمية الـ"ايغاد". فقامت بجمع الفصائل الصوماليّة المختلفة (٢٦ فصيلاً) في مؤتمر "سودري"، الذي امتدّت أعماله من نوفمبر (تشرين الثاني) وحتى يناير (كانون الثاني) ١٩٩٧، ولم يشارك فيه التحالف الوطني الصومالي الذي يتزعّمه "عيديد". ومع ذلك، توصّل المشاركون إلى اتفاق سمي باسم المنتجع "سودري"، الذي اجتمعوا فيه.

رحّبت إريتريا بما توصّل إليه المجتمعون في "سودري"، لكنها أبدت تحفظها على الآليّة التي اتبعت في حَلّ القضيّة، وكان ذلك يعني حدوث تباين بينها وأديس أبابا في ملفات إحدى قضايا الإقليم، التي كانت تشهد تنسيقاً كاملاً بينهما

فيما مضى، لكنه لم يكن خلافاً حاداً، إلاَّ أن "عيديد" وجد في التحفظ الإريتري فرصة، فقام بالاحتماء بمظلته، ولم يكُن هذا وحده هُو الحافز، فقد ترك له والده إرثاً في العلاقة مع أسمرا يمكن أن يعينه عند المُلمَّات، فتواصَلَت حبال الوُدّ، وتمتنت العلاقة إلى أن أصبحت تعني لبعض المُراقبين حلفاً في إطار استراتيجيات المنطقة.

في مقابل هذه العلاقة، نأى "عيديد" بعيداً عن أديس أبابا، التي أصبح يُشاكسها من خلال دعمه للاتحاد الإسلامي. ولأنه - كوالده- لا يستقر على حال، وتحالفات الليل عنده يمحوها النهار، تواصلت العلاقة بينه وأديس أبابا في أواخر أغسطس (آب) ١٩٩٨، أي بعد اندلاع النزاع الإريتري الإثيوبي، وقد أجزلت له أديس أبابا العطاء حتى يرفع يده عن الاتحاد، لتتفرَّغ هي بالتالي لمهامٍ أكبر مع إريتريا، فصرَّح في مؤتمرٍ صَحَفِي هناك بما أرادته منه تماماً، مُعلناً: «**محاربة الإرهاب الذي تعاني منه إثيوبيا من خلال عُبور بعض الجماعات من الصومال، خصوصاً الاتحاد الإسلامي، والقيام بأعمال تخريبية داخل إثيوبيا**»، ('الحياة' ١٩٩٨/٨/٣١).

بعدئذٍ، سنحت الفرصة لإثيوبيا للاستمرار في سياسة المُواجهات مع الاتحاد الإسلامي، لكنها من خلال ذلك مارست توغلها داخل العُمق الصومالي، وفي الشهور الأولى من العام ١٩٩٩، رأى "عيديد" مرَّة أخرى أن الأمر ينطوي على أهدافٍ أكبر من تتبُّع تنظيم الاتحاد.

في أبريل (نيسان) ١٩٩٩ - بعد تضامُنه مع فصيل علي مهدي وآخرين- قاموا مجتمعين بالاحتجاج لدى الجامعة العربيّة، وصعَّدوا الأمر حتى مجلس الأمن «**لغزو إثيوبيا أراضي صوماليَة**». لم تكن علاقته بإريتريا قد شابها أي فتور، فقام بتنشيطها، خاصة أنها - أي إريتريا- أضحت في أمسِّ الحاجة لمن يقوم بزعزعة خصمها الذي دخل حرباً معها.

في غضون ذلك، كانت علاقة إريتريا قد تمتَّنت أيضاً مع فصائل إثيوبيّة معارضة، خاصّة مع "جبهة تحرير أرومو"، فعملت على دعمها والتنسيق معها. وهذا يعني الجمع بينها وفصيل "عيديد" لإيجاد موطئ قدمٍ لها في الأراضي الصوماليّة، تنطلق منه لمباشرة عملياتها ضدّ السُّلطة التي تناوئها في أديس أبابا.

في أوائل مايو (آيار) ١٩٩٩، ذكرت التقارير أن باخرة محمّلة بأسلحة ثقيلة وخفيفة وذخائر رست في ميناء "مركا" - ٩٠ كلم من مقديشو- وعلى متنها حوالي ٥٠٠ مقاتل من "جبهة تحرير أرومو"، وأن "عيديد" قام باستلام تلك الشحنة التي أرسلتها السُّلطات الإريتريَّة ('الحياة' ٥/٥ و١٩٩٩/٥/١٠).

كما ذكرت الصحيفة نفسها في العدد المذكور أن إثيوبيا: «**زوَّدت الفصائل الصوماليّة المناوئة لعيديد وعلي مهدي بأسلحة، خصوصاً "جيش الرحنوين**

للمقاومة" و"الجبهة الوطنيَّة الصوماليَّة" التي تسيطر على مدينة كيسمايو بزعامة الجنرال محمد سعيد حرسي "مورغان" وقوّات عُمر حاشي التي تسيطر على إقليم هيرام».

في أعقاب تجدُّد خبر شحنة الأسلحة مرّة أخرى في يونيو (حزيران)، أكدت سفارة إريتريا في نيروبي لوكالة الصحافة الفرنسيَّة في ٦/١٩/ ١٩٩٩، أنها: «**لا تعلم شيئا عن قيام سفينة بنقل أسلحة من ميناء عصب الإريتري المُطِل على البحر الأحمر إلى "عيديد"، كما أكد حسين عثمان عاتو**».

زادت إثيوبيا من توغُّلها في الأراضي الصوماليّة، وفي ١٩٩٩/٦/٢٨ كانت قد احتلت مدينة "غربهاري" (٤١٠ كلم من مقديشو والعاصمة الإقليميّة لمحافظة غدو جنوب غربي الصومال). ومن المفارقات، أنها تضُمُّ صريح الرئيس السابق سيّاد بَرّي، الذي قاد حملة عسكريّة واسعة ضد إثيوبيا صيف ١٩٧٧، واحتلت قوّاته عدداً من المُدُن الإثيوبية قبل أن يتدخَّل الاتحاد السوفيتي السابق -الحليف لنظام مانغستو وقتها- لوقف زحف قوّات سيّاد بَرّي، وهزيمتها في مارس (آذار) ١٩٧٨.

استمرَّ التحالف بين "عيديد" و"جبهة تحرير الأرومو"، فواصلت هذه الأخيرة عملياتها ضدّ أديس أبابا منفردة وأحيانا بالتنسيق مع الاتحاد الإسلامي، وفي أغسطس (اب) ١٩٩٩ كان "عيديد" في طرابلس (ليبيا)، التي لها أيضا علاقات سابقة معه. وقد اتضح لاحقا أنها شاءت حينذاك - أي ليبيا- الدخول في "المستنقع" الصومالي.

في يوم ١٩٩٩/١٠/٢١، كان مبعوث ليبي قد وصل إلى أديس أبابا وبرفقته "حسين عيديد" وعددٌ من قادة الفصائل الأخرى، منهم عثمان عاتو وعمر حاجي محمّد وعلي حاج جابر. وعقدت محادثات بين الأول والمسئولين الإثيوبيين، وبينهم والوفد مجتمعين، وكان المسئول الليبي قاسماً مشتركاً في اللقاءين.

بعد ذلك اللقاء بنحو شهرين، كان "عيديد" قد زار خلالها أديس أبابا مرّة أخرى برفقة المسئول الليبي. بعده مباشرةً، ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية BBC في خبرٍ لها من مقديشو يوم ١٩٩٩/١٢/١٥، قالت فيه: «**تمَّ ترحيل تسعة قياديين من جبهة تحرير أرومو من مُقديشو إلى جهةٍ يبدو أنها إريتريا، وذلك بحضور وفد من السفارة الليبية**».

كان دخول ليبيا في ذاك "المستنقع" دخولاً عرضياً، أقدمت فيه على تسهيل خطوةٍ بدا أنها لم تُراعِ فيها مشاعر إريتريا، التي تقارَبَت معها كثيراً منذ حدوث الأزمة بينها وأديس أبابا.

على جانبٍ آخر، وفي إطار تمدُّد المُعارضات في المنطقة أثناء النزاع، رأت المعارضة الإريتريَّة أن الظروف أقبلت عليها، وفي ذلك فرصة لإسماع صوتها، فقامت في البداية بإصدار بيانٍ ساندت فيه موقف الحكومة الإريتريَّة في

دعواها بتبعيَّة الأراضي المُتنازع عليها تاريخياً إليها، وخاصة "بادمِي"، إلاَّ أن أسمرا تجاهلت ذلك واعتبرت كأنما الأمر لا يعنيها.

كذلك رأى النظام السُّوداني أن النزاع فرصة لزيادة متاعب الحكومة الإريتريَّة، فقام بكشف الحجاب للمرّة الأولى علناً عن حركة "الجهاد الإسلامي الإريتريَّة"، وسمح لها بعقد مؤتمر علني يوم ١٩٩٨/٨/٢٠ في مدينة المعسكرات التابعة لوزارة الشباب السودانية، ولكن لم يحضُره أي مسئولٍ من النظام سوى عبدالله إبراهيم فكي، وزير التربية والتعليم بولاية كسلا، الذي برّر وجوده في كلمة ألقاها: «**بواقع التمازُج البشري والحياتي بين أبناء كسلا وإخوانهم الإريتريين**». كذلك حضرته حركات إسلاميَّة في المنطقة، منها حركة المقاومة الإسلاميَّة "حماس" وحركة الجهاد الفلسطينية، والحركة الإسلاميَّة الصوماليَّة، إلى جانب تنظيماتٍ إريتريَّة من جبهة التحرير (المجلس الثوري، المجلس الوطني، وحركة المقاومة الإريتريَّة، وحركة الإنقاذ الإريتريَة)، وجماعة "الإخوان المسلمين" السودانية التي مثلها الشيخ صادق عبدالله عبدالماجد المُراقب العام.

لم يكن ذلك سوى إشهار علني من الخرطوم للحركة التي ظلت تحتضنها منذ عام ١٩٨٩ بغرض تصديرها إلى أسمرا ليتكامَلَ مشروعهما الأيديولوجي معاً، وبعد المؤتمر في سبتمبر (أيلول)، اعترف الشيخ خليل محمَّد عامر "حركة الخلاص الإسلامي" في الخرطوم بأن حركته: «**تتلقى دعماً مادياً ومعنوياً من الحكومة السودانيَّة في قتالها لإطاحة النظام الإريتري**».

قامت المجموعات الأخرى من جبهة التحرير بالتواصُل مع أديس أبابا، ولكن قبل الوصول إليها، قامت بالتنسيق مع الخرطوم لتوحيد فصائلها، فقامت هذه الأخيرة بعقد مؤتمر علني ثانٍ لهُم في الخرطوم، شكَّلوا فيه كياناً واحداً أسموه "تجمُّع القُوى الوطنيَّة الإريتريَّة"، برئاسة عبدالله إدريس، الذي عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه: «**بداية العمل المعارض المُركَّز للقضاء على حكومة الرئيس أسياس أفورقي الديكتاتوريَّة، التي قفزت إلى السُّلطة نتيجة عوامل غير عاديَّة**».

وفقاً لـ"الحياة" ١٩٩٩/٣/٨، فإن التنظيمات العشرة التي كوَّنت التجمُّع المذكور، هي: جبهة التحرير الإريترية (عبدالله إدريس)، جبهة التحرير – المجلس الثوري (إبراهيم محمد علي)، جبهة التحرير – المجلس الوطني (حسن علي أسد)، المؤتمر الشعبي الإريتري (محمد طاهر)، حركة الخلاص الإسلامي (خليل محمد عامر)، الجبهة الديمقراطيَّة الشعبيَّة (تولدي قبرسلاسي)، الجبهة الديمقراطيَّة الثورية (عبدالله محمود)، الحركة الديمقراطيَّة لتحرير الكوناما (فافيمبيوس)، حركة المقاومة الديمقراطيَّة القاش ستيت (إسماعيل نادي)، جماعة المبادرة الإريترية (يس محمد عبدالله).

قامت أديس أبابا بتقديم تسهيلاتٍ لهذه المجموعة، ففتحت لها مكاتب، وسمحت لها ببثٍ إذاعي، وصدرت تقارير عن تنسيق عسكري ميداني بتدريب

عناصر منها في معسكرات. ولأن كل ذلك قد تمَّ في أعقاب معارك "بادِمِي" الثانية، فقد أعلنت المعارضة عن تشكيل حكومة انتقاليَّة ("الحياة" ١٩٩٩/٣/٥)، الأمر الذي تزامن مع التصريحات التي صدرت من أديس أبابا تُؤكِّد عزمها على الوصول إلى أسمرا وتغيير "حكومة الشعبيَّة"، وذلك قد ورد سابقاً.

لكن تجدُرُ الإشارة إلى أنه لم يسمع للمعارضة الإريتريَّة صوتٌ إلى أن عقدت مؤتمراً آخر في الخرطوم يوم ٢٠٠٠/٤/٣، ضمَّ ١١ فصيلاً، وبعد مداولاتٍ استمرَّت ثلاثة أيام، قرَّرت فيه: «**تكثيف العمل السياسي والدبلوماسي والعسكري ضدَّ حكومة أسمرا الديكتاتورية**». إلا أن صحيفة "الصحافي الدولي" القريبة من بعض أجهزة الدولة السودانية، ذكرت في خبر لها يوم ٢٠٠٠/٤/٤: «**أن فصائل المعارضة الإريتريَّة المتمركزة في السُّودان قرَّرت مغادرة قيادتها الخرطوم للاستقرار في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا**». وأضافت الصحيفة عن مصادر في المعارضة: «**إنه في إطار عمليَّة التطبيع بين الخرطوم وأسمرا، قرَّر تحالف القوى الوطنيَّة الإريتريَّة تجنيب الحكومة السودانيَّة الإحراج الذي يُسبِّبه لها وجودها في الخرطوم**». ولعلَّ ذلك لم يكُن مفاجئاً للذين يُعايشون الواقع الإريتري، ويُدركون عُمق مأزقها والظرف التاريخي الذي حاول أن يجعل منها رقماً في معادلة لم تكُن مهيّأة لها من قبل، ومن المؤكد - سواء صحَّ ما سبَقَ أو لم يكن صحيحاً- أن المأزق سيزداد عُمقاً بعد التقارُب الإريتري السُّوداني، لا سيَّما أن الأخيرة لم يكن تعامُلها في الأساس معها تعامُلاً مبدئياً، كما أن اختيارها في هذه الظروف أديس أبابا عاصمة للتعامُل أو مقراً لها، لن يكون موفقاً، لأنه سيضعف من مصداقيتها في الشارع الاريتري.

سيكولوجيَّة الأزمة

لم تكُن هذه من توابع زلزال الأزمة، وإنما يمكن القول إنها التفاعُل الجيولوجي الذي أدَّى إلى الزلزال نفسه، فعند اندلاع الحرب اتَّضح أن النزاع استند إلى جذور نفسيَّة عميقة كانت كامنة في الصدور، فانفجرت دفعة واحدة كأنها كانت في انتظار مأساة كهذه حتى يفرج عنها. ومع أن طرفاً تمادى في إظهار هذه المشاعر البغيضة، كبحها الطرف الثاني، ولم يُسايره إلاّ بالقدر الذي يرغمه على التفسير. والعوامل النفسيَّة شأنها شأن أشياء كثيرة في هذه الأزمة، استندت ايضاً الى خلفيَّة تاريخيَّة.

إبان فترة الاستعمار الايطالي لإريتريا، عمل الإيطاليون على إحداث طفرة صناعيَّة وزراعيَّة في إريتريا، ومحاولة إضفاء طابع حضاري على العاصمة اسمرا، بتزويدها بكل الخدمات اللازمة، وذلك من أجل رفاهيتهم في المقام الأوَّل.. وهذا ما جرى سرده في فصل سابق.

في هذا الصدد، كان الإيطاليون يستجلبون العمالة من إقليم التيغراي، وخاصَّة من مدينة "عدي جرات" (أديقرات) لقُربها الجغرافي من أسمرا، وذلك

لتكليفهم بالأعمال الدُنيا التي تتطلب جهداً عضلياً، وما أن يفرغوا منها، حتى يقوموا بطردهم مرّةً أخرى إلى حيث أتوا، حتى لا يعيشوا عالةً على المدينة ويُقبّحوا منظرها.

هذا السلوك أدّى إلى ترسُبات نفسيّة عميقة لدى التيغراويين، فأصبحوا يشعرون كأنهم أناس من الدرجة الثانية. وقد عمّق من ذلك ايضاً، نظرة القوميات الإثيوبية الأخرى - وبالذات الأمهرا تجاههم- فأصبح ذلك أمراً مزدوجا.

كما أن مواطني الإقليم ظلوا في حالة تهميش دائم من قِبَلِ كُلّ الأنظمة التي تعاقبت على حُكم إثيوبيا، منذ الأباطرة الأوائل - وآخرهم هيلاسلاسي- وانتهاءً بحُكم مانغستو هيلاماريام، الذي يذكُر له المراقبون لشئون المنطقة قولته المشهورة التي قالها ازدراءً بالإقليم ومواطنيه: «**ماذا يملك التيغراي غير طاحونة واحدة؟!**».

حيال هذا التهميش، كانت إريتريا ملاذاً لهُم، حتى بعد رحيل المستعمر الإيطالي، ووجدت هِجرَتِهم تشجيعا لأهدافٍ مقصودة في عهدي هيلاسلاسي ومانغستو، فأصبحت هجرة جماعيّة للعمل في قطاعات شتى، من بينها ذات الأعمال الدُنيا.

نتيجة لكُلّ ذلك، أصبحت هناك أوصافٌ ونُعُوت تُلحَق بهم في دلالة على الاضطهاد أو الاحتقار، مما كرّس عُقدة الدُونيّة في نفوسهم، وتلك مُمارساتٍ تأتي في خضَمّ المُمارسات المجتمعيّة الشعبيّة. ومن بين هذه الأوصاف، كان هناك لفظ "عقامي"، مع أنه اسمٌ لمديريّة من مديريات الإقليم. وذلك يُشبه الأوصاف التي يطلقها الأمهرا في إثيوبيا على قوميّاتٍ أخرى، مثل "القالا" و"زلان" و"لامو" التي تعني الحيوانات- على أبناء الأرومو.. و"طلطال" على أبناء العفر.. وهكذا.

لكن الأمهرا في ذلك كانوا ينطلقون من غريزة التفوُّق العِرقي، الذي يرون من خلاله أنفسهم أعلى درجة وأرفع مقاماً من تلك القوميات. فهُم على حدّ قول أحد المُتخصّصين في التاريخ الإثيوبي: «**الغرور العرقي الذاتي للأمهرا هو أحد العوامل التي تُؤكد على مُميّزاتٍ أو خصائص بدنيّة وثقافيّة معيّنة، والأمهري يعتبر نفسه متفوّقاً على كل المجموعات غير الحبشيّة في إثيوبيا، بالإضافة لمواطني البلدان الأخرى غير الإثيوبيين، وعرقياً يعتبر الأمهرا أنفسهم تحديداً أكثر وسامة من الرَّجُل الأبيض والزنجي على حدٍ سواء، والانتماء للمسيحيّة الإثيوبيّة بالنسبة للأمهرا، هو علامة تفوّق على الأقل من جانبين، فهي تعني الانتماء للشعب المُختار، ومعرفة الأمهريّة دليلٌ آخر على التفوُّق**».(٤)

بمُرور الزمن، تلاشت الأوصاف نتيجة التداخُل الاجتماعي والتزاوج والمُصاهرة مع القوميّات الإثيوبيّة من جهة، وبالذات الأمهرا مصدر انطلاقها، ومع الإريتريين من جهة أخرى. وقد بلغ الأمر في تنظيم "الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا" أثناء علاقتها الميدانيّة مع "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي"، واختلاط

كوادرهم معاً، أن حرَّمت الأولى استخدام أيٍ من الأوصاف التي تُحِط من قدر شأن التيغراوي، وخصوصاً كلمة "عقامي". وجعلت لذلك عقوبة تصل إلى حدِّ السجن ٦ أشهر. وهذا ما رمى إليه الرئيس الإريتري في حِواره المذكور مع مجلة "هويت" عدد ١٤/٧/ ١٩٩٨، في قوله: «**هذه النعوت لم نأت بها نحن، وإبان فترة نضالنا المسلح كنا قد قضينا على الكثير من الأشياء**».. واستطرد: «**رغم أنني لا استطيع أن أقول إننا استطعنا القضاء التام على هذه المشاعر، إبان الفترة النضالية التي كنا فيها مع بعضنا، إلاّ أننا استطعنا أن نضيّق الخناق عليها**». واشار إلى أن ذلك استمرّ حتى فيما بعد: «**ففي الفترة التي تلت عام ١٩٩١، قمنا جنباً إلى جنب مع الـ"ويَاني" بمحاربة تلك القُوى التي لم تغيّر الظروف عقليَّتها المرتكزة على الحقد والبغضاء، خاصّة أولئك الذين يُطلقون على أنفسهم "حُماة مكتسبات الأمهرا" وذلك لإنجاح الفترة الانتقاليّة**».

في محورٍ آخر، كشف عن الوهَن الذي كان يعتري العلاقة في جوانبها النفسيَّة منذ الفترة النضاليّة المشتركة، فقال: «**أعرف أن هناك عناصر تكرهنا وتُبغضنا، وهناك عناصر لم تعمل معنا بطيب خاطر، إلاَّ أننا لم نُبالِ بها ولم نُعِرها أدني اهتمام، وذلك لإيماننا بأن الزمن كفيل بتغيير رؤيتهم نحونا**».. ثم استطرد: «**عندما كنا معهم، لم نسُلمْ من سبّهم وشتائمهم التي كانوا يُطلقونها تحت غطاء الخلافات الأيديولوجيّة وغيرها**».

بعد وصول "الجبهة الشعبيّة لتحرير التيغراي" للحُكم، وتميُّز علاقتها مع "الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا"، بدأت بعض القُوى السياسيّة الإثيوبية المُعبّرة عن قوميّات بعينها تُصوّر تلك العلاقة بمنظور أن أديس أبابا دُمية تُحرّكها أسمرا كيفما تشاء، وأن الأخيرة تمارس نوعاً من الهيمنة والاستعلاء على الثانية، إلى اخر هذه الروايات التي أصبحت تثير حفيظة البعض في "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي"، وأيقظت الترسُّبات النفسيّة الكامنة في الصُدور، فأصبح رد الفعل التلقائي هُو محاولاتهم إنكار ذلك في التأكيد بمُزايدة على إثبات هُويتهم الإثيوبيّة، وفي نفس الوقت محاولات القيام بإجراءاتٍ توحي بالابتعاد عن الفلك الإريتري، حتى ولو كانت خاطئة، وذلك لتأكيد ذاتهم واستقلاليّتهم، وطبعها في ذهنيّة الاخرين الذين يشيعون تلك الروايات.

بعد اندلاع الحرب، بدأت أديس أبابا تتحدّث عن جانبٍ اخر يعرفه الناس في العلاقات الاجتماعيَّة، وكان إيراده في سياق العلاقات بين الدول أمراً جديداً، ففي حديثه المذكور سابقاً لشبكة CNN الإخبارية الأمريكيَّة يوم ١٩٩٨/٦/٥، قال السيد أبايي سهاي: «**إن ثمّة "غيرة" من جانب إريتريا إزاء صناعاتٍ حديثة في إثيوبيا، لأنها اعتبرت أن ذلك سيُشكِّل منافسة غير مباشرة للصناعات الإريتريَّة**». ويُعتقد أن ذلك ما دعا الرئيس الإريتري إلى أن يتناول هذه المسألة في الحوار المذكور أعلاه: «**يقولون إن الغيرة أصابتنا ودبّت في صُدُورنا بعد**

إنشائهم مصنع الأدوية في "عدي جرات"، ومصنع النسيج في "عدوا"، وأتساءل: لماذا نغير منهم؟! في اعتقادي الهدف من ترديدهُم لهذه الأقاويل ما هو إلاّ لأنهم يودّونا أن نرى الأمور بعيونهم، لأن التفكير الذي يستند إلى مبدأ "غيرة الناس مني" هو تفكيرٌ ناتجٌ عن أزمة نفسيَّة للشخص الذي يقوله».

بعد اندلاع الحرب أيضاً، ومع عُنصر المُباغتة التي جاءت به، كادت كلمة "عقامي" أن يحيا استخدامها في الشارع الإريتري، لكنها ما عادت كذلك، فأصبحت لا تُقالُ إلاّ همساً، ومن خلال أحاديث عابرة، ولا يُعلم إن كان ذلك بناءً على توجيهات رسميّة - كما كان الأمر في فترة النضال المشترك- أم أنها نتيجة رقابة ذاتيّة أخلاقيَّة من المواطن الإريتري، لكن يشهد اي مراقب للأوضاع - دون أدني مبالغة في ذلك- عدم تسخير أي من الأجهزة الإعلامية الرسمية للنقد الجارح، الذي يراعي عدم المساس بالمشاعر الإنسانيَّة، ولم يذهب هذا الإعلام إلى أكثر من وصف المجموعة الحاكمة في أديس أبابا بـ"زُمرة ويَانِي"، في حين أن المتابع للإعلام الرسمي الإثيوبي يجد أنه قد بالغ في اختيار التعابير والألفاظ التي تُمعن في الإساءة وبصورة فاضحة على مدى شهور الأزمة.. فعلى سبيل المثال، كان التعليق السياسي في إذاعة إثيوبيا (القسم العربي) يوم ١٩٩٩/٤/٢٨، بعنوان: "هل يعرف نظام أسمرا حجمه الحقيقي"، كانت اللغة المستخدمة فيه هي من قبيل: «**نظامُ حاكم أسمرا وزُمرته القتلة**».. وأيضاً: «**أسياس أفورقي الرئيس المغرور الذي يعيش فترة مراهقة سياسية**».. إلخ، في حين لا يستطيع أحد أن يزعم بأنه سمع شيئا مماثلاً من الإعلام الرسمي الإريتري، وفي ذلك تبايُن واضح بين نفسيَّتين.

كما أن الأمر لم يقف عند عتبات البيت الإثيوبي وحده، فقد أطلق السيد سبحات نجّا العنان لهذه المشاعر إلى خارج الحدود، وذلك في الحوار الذي أجرته معه قناة "الجزيرة" الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٣/١٧، وأكد فيه أن الجانب النفسي هو سبب أساسي في النزاع، حيث قال: «**إن الإريتريين صاروا يُصدِّقون ما يقوله لهُم الحزب الحاكم هناك، في أنهم عرقٌ سامي وذكي جدا.. كذلك أنهم شعبٌ ذو ثقافة عالية وله حضارة ومدنيَّة، بحيث أن الجبهة الحاكمة في إريتريا أقنعت الإريتريين وأوهمتهُم بأنهم من الأعراق السامية. وفي هذا الخصوص، أقصد أن الإثيوبي وبشكل خاص قوميَّة التيغراي، كان ينظر إليهم على أنهم قليلو الشأن، مقارنة بعقليَّة الجنس السامي الذي يؤمنون به في إريتريا.. هذه العقلية هي السبب الأساسي في النزاع**».

تناول أيضاً السيد نجّا المسألة في تفسير التبايُنات الاقتصاديَّة، بقوله: «**لقد اندهش الإريتريون وفوجئوا من الخُطوة - أي خُطوة عدم تقبُّلنا سياسة احتوائنا- واستغربوا كيف سيتم منعهم من تطبيق سياساتهم من جانب الإثيوبيين، الذين يعتبرونهم جُهلاء وقليلي الشأن، خاصَّة قبيلة التيغراي - حسب فهمهم- وهذه السياسة نابعة من عقليَّتهم التي تظن أنهم جنس متفوِّق.. لكن الحدود ليست القضيَّة في النزاع**».

وفي ردّه على الاتهامات المتبادلة في العلاقة مع إسرائيل، قال السيد نجّا: **«الإريتريون هُم الذين يقولون إنهم يهود أفريقيا، أو إسرائيل السوداء.. لا أعرف تماما، ولكن ربّما الجالية اليهوديّة في الولايات المتحدة تتكتل في الحكومة الأمريكية لدعم إريتريا»**. واستطرد أيضاً قائلاً: **«علينا ان نفهم عقلية النظام الحاكم في إريتريا.. فهو نظام لا يقول الحقيقة للعالم، ولا حتى لشعبه، فالحقيقة شيء نادر جدا في إريتريا، فهُم يقولون إن الشعب الإريتري متقدّم ومتحضّر وما إلى ذلك، لكنهم محرومون من حقوقهم.. محرومون من قول الحقيقة.. وهذه هي عقلية الإريتريين، خاصة النظام الحاكم.. ربّما أن اليهود السود يكذبون.. لا اعرف»**.

لا يمكن القول بأن هذا الكم من المشاعر السالبة هُو وليدُ الأزمة، بل يمكن التأكيد بأنها كانت تتحيَّن تلك المناسبة لإظهارها، إن لم تكن سبباً رئيسياً فيها، كما أكد السيد سبحات نجّا.

مع تحاشي المسئولين الإريتريين مُجاراة ذلك، كانت المرّة الثانية التي تناول فيها الرئيس الإريتري هذه المسائل النفسيَّة في حديثٍ أدلى به إلى إذاعة صوت أمريكا VOA، نقلت نصّه الإنجليزي صحيفة "الفجر" في عددها الصادر بتاريخ ١٨ أبريل (نيسان) ١٩٩٩، حيث قال في معرض رده على الدوافع التي جعلت جبهة التيغراي تشن هذه الحرب: **«إن هذه الحرب ما هي إلاّ نوعٌ من رغبة يائسة في أن تعاقب وتهين وتروّض وتلقن الدرس لإنسان تشعر دائماً بأنه مُتفوّق ومغرورٌ ومُتغطرس، وهذا - أي التفوّق والغُرور والغطرسة- ما يصفوننا به دائما، ويلومونا عليه»**.

ثم أضاف: **«كنا متسامحين وساكتين عندما أساءوا إلينا، لم نكُن أبداً نريد أن نستفزّهم، لأن استفزازنا لهُم - ولو جاء بريئاً- يعتبرونه تفوّقا وغطرسة، وهذا في حدِّ ذاته يُعتبرُ إشكالا سياسياً.. إذا كانوا يعتقدون أن لهُم مشكلة حدود، فنحن قادرون على معالجة هذه المُشكلة دون الدخول في أي قتالٍ طويل الأمد، ليس لدينا أي رغبة في قتالهم، ولا يعني الانتصار أو الهزيمة شيئاً بالنسبة لنا»**.

ونختم هذا المحور بنكتة سياسيّة - وكما يُقال، إن شرُّ البليَّة ما يُضحِك- وإيرادنا لها هُنا لا يخرج عن ذلك السياق، وقد جرى تداولها بعد اندلاع الحرب.. فقد قيل: **«إن ماردا خرج من القُمقُم وذهب إلى الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي "ويَّانِي" وقال لهُم أن يتمنوا أمنية واحدة، فقالوا له: نريدك أن تُنهي لنا "الشعبيّة" من الوجود.. وبالمثل ذهب إلي الجبهة الشعبيَّة الإريتريَّة، وسألها ذات السؤال، فقالوا له: نريدك أن تنهي لنا "الويّاني" من الوجود.. ثم تركهما وذهب إلى الأمهرا وقال لهم أن يتمنوا شيئاً واحداً، فقالوا له: نحن لا نريد أي شيء، فقط نتمنى أن تحقق لهم ما تمنوه منك معاً»!!**

حصاد الهشيم

تبدأ الحروب وتنتهي إن آجلاً أو عاجلاً، ولكن تبقى المآسي الإنسانيَّة التي تنتج عنها قتلاً وإعاقة، ترويعاً وتشريداً، وطموحاتٍ تتقلص وتتدحرج إلى أن تستقر في الحدِّ الأدنى من الحياة. وتلك هي الضريبة التي تدفعها الشعوب. مرَّة صاغرةً مجبرة، ومرَّاتٍ عن طواعية تحت رايات قيم نبيلة: الذود عن حياض الوطن، الدفاع عن العقيدة، حماية الأرض والعِرض، إعلاء كلمة الحق والعدل.. إلخ، وطالما أن هناك ضحايا من البشر، فلا يمكن القول في أي حرب إن هناك مهزوماً ومنتصراً.

عندما ما بدأت الحرب، أعلنت إريتريا أنها لن تكشف عن الخسائر البشريَّة، لا في صفوفها ولا في صف الجانب الذي يعاديها، وذلك - على حَدِّ تعبير المسئولين- بأنه امتثالاً للتقليد النضالي.. وقد ظلت محافظة على هذا النهج طيلة الجولة الأولى من الحرب، في حين أن أديس أبابا لم تهتم لشيء كهذا، وراحت بياناتها تتقاطر الواحد تلو الآخر، وهي تحمل في ثناياها أرقاماً يمكن أن تَجحَظ لها عين أي بشر.

لكن في الجولة الثانية من الحرب، سقط النهج الإريتري (لرُبَّما أدركت أسمرا بأنه لا فضيلة مع الحرب، أو بالأحرى مع حرب كهذه بلا هدف أو مبرِّر) فشرعت هي الأخرى في إصدار البيانات، وأيضاً في ثناياها أرقامٌ يمكن أن تفطر قلب أي بشر.

في فترة السكون، عكفنا على رصد البيانات الرسميَّة من الجانبين، التي تشير إلى الخسائر البشريَّة منذ اندلاع الحرب، فكان إجمالي أرقام القتلى والجرحى من الطرفين قد بلغ نحو ٢٦٦,٦٧٢ (مائتين ستة وستين ألفاً ستمائة واثنين وسبعين)، وكان نصيب أديس أبابا فيما تدّعيه على الإريتريين ١٦٤,٤٤٠، في حين كان نصيب أسمرا فيما تدّعيه على الإثيوبيين ١٠٢,٢٣٢ (يشمل آخر رقم صدر عن إريتريا بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٣ ذكرت فيه أنها أوقعت خسائر بلغت ٢٠٠ قتيل وجريح في اشتباكاتٍ حدثت مع القوات الإثيوبية في جبهة بوري).. علماً بأن هذه الأرقام لا تشمل الذين راحوا ضحيَّة القصف الجوّي في أسمرا ومُدُن إريتريا الأخرى.. وفي "ميكلي" من الجانب الآخر.. كما أنها لم تشمل أسرى الحرب، ولا الذين سلموا أنفسهم طوعاً خشية الموت المحتوم.

بالرغم من أنه في الحروب لا يمكن الرُكون تماماً إلى البيانات الرسميَّة، إلاّ أن هذه الأرقام تستفز المشاعر الإنسانيَّة، كما أننا لاحظنا أن ضخامتها - أو تضخيمها- في البيانات أضعف من مصداقيَّتها في وسائل الإعلام الخارجيَّة، فأصبحت تتعامل معها بشيءٍ من عدم الاكتراث أو اللامبالاة أو الاستخفاف.

تصبح هناك رغبة - حتى ولو من باب حُب الاستطلاع- في معرفة الأرقام الحقيقيَّة لضحايا هذه الحرب، إذا ما اعتبرنا أن ما صدر هو أمر مبالغ فيه.

من المُؤكد أنه ليست هناك إحصائيَّة يمكن التسليم بها، لكن يُلفت الانتباه أنه أثناء زيارة للرئيس أسياس أفورقي إلى واشنطن، صَدَرَ تصريح للرئيس بيل كلينتون يوم ١٩٩٩/٨/١٦، قال فيه: «**لدينا فرص للتحرُّك خلف النزاعات الخطيرة في أفريقيا، وفي الأسابيع الأخيرة قادت محاولاتنا غير المباشرة وعبر من نؤيّدهم، ومن خلال الدول الأفريقيّة نفسها، إلى نتائج إيجابيَّة، ولمسنا وجود أمل كبير في تحقيق مشروع إنهاء خطر النزاعات المُدمّرة، خاصة في الحرب بين إريتريا وإثيوبيا، التي أودت بحياة ٧٠ ألف شخص حتى الآن**».

بناء على هذا الرقم، وهو الأقرب إلى الواقع، يمكن تقدير خسائر أي طَرف وفق معايير الكثافة وأسلوب الهجوم والدفاع في الجولات المختلفة التي خاضها الطَرفان في كل الجبهات. غير أن السيد سبحات نجَّا في حواره المذكور مع قناة "الجزيرة" الفضائيَّة في ١٩٩٩/٣/١٧، تحدَّث عن الخسائر الإريتريَّة بعد معركة "بادمي" الثانية بصورة أقرب إلى المبالغة، وفيها الكثير من الخيال الذي يصعُب التسليم به، حيث قال: «**لنا خسائرنا، وهذا معروف في الحرب، لكن مقارنة بذلك نجد أن ثلاثة أرباع القوّات الإريتريَّة المشاركة في القتال، إما فُقدَت أو أُسرَت أو قُتِلَت، وهذا من تسع فرق عسكريَّة، وأن أكثر من ٨٠ % من دبّاباتهم إما دُمِّرَت أو تمّ الاستيلاء عليها، وكل ما كان معهم من ذخائر وطعام ووقود تركوه خلفهم، ولم يتمكنوا من أخذ الأشياء البسيطة معهم**».

عموماً، أياً كانت الخسائر يمكن للمرء أن يتخيَّل عُمق المأساة إذا ما أضاف لها ضحايا حرب التحرير الأولى، فقد أودت بحياة ٦٥ ألف شهيد إريتري، وإذا ما أضفنا لهُم آخرين لم يشملهم الإحصاء، وغيرهم مِمَّن ماتوا "سَمْبَلَة" (٥)، فيمكن أن يصل العدد إلى مائة ألف. وفي إثيوبيا، كان العدد أضعاف ذلك، لكنه يصبح أكثر مأساوية إذا ما أضفنا إليه الذين حَصَدَتهُم المجاعة، وكانت الحروب أحد أسبابها، وقد ذكرنا إحصائيَّتهم في فصلٍ سابق.

أما الذين طالهُم التأثير المُباشر للحرب الراهنة، ففي إريتريا قال منسق منظمات الأمم المتحدة ومندوب برنامج الغذاء العالمي فيها "سيمون آر" في تقرير أورده في فبراير (شباط) ٢٠٠٠: «**إن الدراسات أكّدت أن أكثر من ٣٧٢ ألف شخص نزحوا عن ديارهم بسبب الحرب، وأن أكثر من ٢١١ ألف تضرَّروا من الجفاف، وينبغي توفير ٤٢ مليون و٧٠٠ ألف دولار لهُم، وذلك لشراء أكثر من ٦٢ ألف طن متري من المواد الغذائية العاجلة، والخيام والأدوات المنزليَّة وتوفير مياه الشرب النقية**».

في أديس أبابا، يكفي أن تقارير المنظمات الإنسانيَّة العاملة في هذا الحقل أكَّدت أن نحو ٨ ملايين إثيوبي طالهم شبح المجاعة، وينبغي توفير ٢٨٠ ألف طن متري بصورة عاجلة من المواد الغذائيَّة، وأن هناك أكثر من نصف مليون نزحوا

عن ديارهم بسبب الحرب. لقد اهتزَّت كل هذه الأرقام وتعمَّقت بمأساةٍ أكبر عند وقوع الجولة الثالثة من الحرب، وهذا ما سنتعرَّض له بالتفصيل في الفصل الأخير.

مأساة أخرى أطلت برأسها، وكانت أولى توابع زلزال الحرب، فبعد أقل من شهر من اندلاعها -وتحديداً في ١٩٩٨/٦/٢٠، وصلت إلى الحدود الإريتريَّة دفعة تتكوَّن من ٨٠٨ أفراد من الجنسين ومن مختلف الأعمار، وكانت تلك هي الدفعة الأولى من الإريتريين والإثيوبيين من أصول إريتريَّة، الذين قامت أديس أبابا بطردهم بصورة لا إنسانيَّة، وتوالى الأمر تباعاً في شكل "وجباتٍ" على مدى عُمر الأزمة، حتى فاق عددهم السبعين ألفاً.

هذا الإجراء عرَّض إثيوبيا لانتقاداتٍ من مختلف المنظمات الدوليَّة، وكانت قمَّة الانتقاد ما صدر عن السيدة ميري روبنسون، رئيسة مفوضيَّة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في إدانة الحكومة الإثيوبيَّة أوائل يوليو (تموز) ١٩٩٨.

قام رئيس الوزراء الإثيوبي يوم ١٩٩٨/٧/٩ في لقاءٍ له مع تلفزيون بلاده بالردِّ على ذلك بصورة غير مباشرة، ووضع معياراً جديداً في مجال حقوق الإنسان لم يطرأ على بال ناشطي هذا الحقل، فقال: «**إن الإريتريين يعيشون في إثيوبيا بفضل الرغبة الحَسَنَة للحكومة، ولدينا الحق الكامل في إبعاد أي أجنبي من بلادنا، سواءً كان إريترياً أو يابانياً أو غيرهم، ولأي سببٍ كان، حتى وإن لم يعجبنا لون عينيه، لنا كامل الحق في إبعاده من بلادنا، وهذا لا علاقة له بمسألة حقوق الإنسان، طالما أننا لم نعتقل أو ننكل أو نمس ممتلكات أحد**».

واستشهد زيناوي بمثلٍ للمقارنة، وقال: «**ألا تقوم الشرطة الأمريكيَّة بمطاردة المكسيكيين الذين يعبُرُون الحُدُود وطردهم، لأنها لا ترغب في وجودهم في أرضيها؟!**».

بالمقابل، لم تُقدِم إريتريا حتى نهاية الجولة الثانية للحرب على فعلٍ مماثل، واستندنا في ذلك إلى تقارير المنظمات العاملة، وخُصوصاً منظمة الصليب الأحمر الدولية، التي أكدت أن بضعة آلاف من الأثيوبيين غادروا إريتريا، ولم يكن للحكومة يدٌ في ذلك، وعزت مغادرتهم إلى ضيق سبل العيش نتيجة تبدل الأوضاع الاقتصادية.

إن عمليات الطرد التي قامت بها الحكومة الإثيوبيَّة قد خلقت جُرحاً عميقاً في نفسية الشعب الإريتري وقيادته، بدرجة فاقت الجرح الذي أحدثته الحرب نفسها. لقد كان هذا الإجراء يعني اقتلاع الأزمة من الحدود وغرسها في جذور المجتمع، ممَّا يُعقد أمر تناسيها.

الواقع أن التداخُل الاجتماعي بين القوميَّات الإثيوبيَّة والإريتريَّة جعل مئات الآلاف من أبناء الشعبين يختارون الجغرافيا ويمزجونها مع التاريخ، وبمرور

الزمن، اختلطت أنسابهم وتمازجت أعراقهم، وتعايشوا معاً بكل تناقُضاتِهم. وتقول الإحصائيَّات الرسميَّة إن عدد الإريتريين المقيمين في إثيوبيا يبلغ نحو ١٣٠ ألفاً، بينما تشير الإحصائيات الواقعية إلى أن عددهم يربو على نصف المليون. أما الإثيوبيون المقيمون في إريتريا، فعددهم أكثر من هذا العدد، وغالبيَّتهم من قوميَّة التيغراي. لهذا فقد كان ما حدث أمراً قاسياً.

لمَن تُقرَع الأجراس

حقاً، لِمَن تُقرَعُ أجراس هذه الحرب اللعينة؟! هل هي لشُعُوب البلدين، الذين حصدتهم آلتها الفتاكة؟! أم لشُعُوب المِنطقة التي امتدَّت إلى بعض منها شُرُورها، وظلَّ بعضُها ينتظر؟! أم للمجتمع الدَّولي، الذي أصبحت جهوده تُراوح مكانها، وما عاد يسمع شيئاً مِمَّا جرى، سواء كان قرعاً بصوتٍ عالٍ، أم همساً أقرب إلى نجوى المُحتِين؟!

كانت قمَّة الجزائر الأفريقيَّة التي عقدت في يوليو (تموز) ١٩٩٩ هي خاتمة المطاف.. أو كما كان يُفترض.. ففي هذه القمَّة، كنا قد ذكرنا سابقاً أن إريتريا قبلت بالوثائق الثلاث المطروحة، وقد فُوجئت أديس أبابا بذلك وطلبت الرُجوع إلى مُؤسَساتها، ثم بعدئذٍ طلبت "توضيحات" قامت المنظمة بالردِّ عليها بعد عشرة أيام. ثم طلبت مرَّة أخرى توضيحات على التوضيحات، فما الذي يجري تحديداً؟!

ثمَّة سيناريوهات عِدَّة في هذا الصدد، منها أن ما تطلبه أديس أبابا هو أقرب إلى الشروط من التوضيحات، وقد تسرَّب بعض من ذلك، فهي على سبيل المثال وبغضِّ النظر عمَّا جاء في وثيقة التدابير الفنيَّة، تريد أن تمارس سيادتها كاملة على الأراضي التي سيتم الانسحاب منها، ولا يُنازعها في هذه السيادة حتى القوَّة المناط بها فصل قوات الطرفين، الى جانب تحديد المساحة التي سيتم منها الانسحاب بصورة مُسبقة قبل تطبيق الاتفاق على الأرض، فهي تدَّعي بأنه وفقاً لطبوغرافيَّة المنطقة - التي لا تعرفها قوات الفصل جيداً- يمكن التحايل فيها.. كما أنَّ قوَّات الفصل هذه تريدها هي تحت مظلة منظمَّة الوحدة الأفريقيَّة، في حين ان إريتريا تريدها من قوات تابعة للأمم المتحدة وفقاً لما ذكرته الوثيقة. كما أن الأخيرة ترى ان الوثائق الثلاث هي جهد مُتكامل، إما ان يتم قبولها كلها أو رفضها كلها، بمعنى أنها لا تقبل التجزئة، في حين ان اديس أبابا تتحفظ على قبول الوثيقة الثالثة.

ليس بالضرورة ان يكون ما تسرَّب صحيحاً، وقد يكون كذلك مع نُقصان أو زيادة، لكن ايا كانت التحفظات التي تراها اديس أبابا، ففي سياق ما أكدناه في سردنا لوقائع هذه الازمة، أصبح من المُؤكد أن ثمَّة أجندة خفيَّة. ففي إطار المُسلمات التي بنت عليها حساباتها في هذه الحرب، وهي ضعف البنية الاقتصاديَّة الإريتريَّة، وتسريح جُنودها، وعدم ترسيخ الكيان السياسي والإداري للدولة، إضافة إلى التحديات الإقليميَّة التي جعلت منها قطرا غير مستقر، فهي تريد المناورة في ذلك بإطالة أمد الأزمة، والتي تعني نتائجها بالنسبة لها زيادة معاناتها

بإنهاك اقتصادي مُتواصِل لإريتريا، وزعزعة سياسية بتكريس حالة اللاحرب واللاسلم. وفي انعكاس هذا الوضع عليها، هي ترى على عكس ما يراه الآخرون، أن الأزمة والقطيعة مع إريتريا ستعمل على التقريب بينها وبين القوميات الأخرى التي تقف على السياج.. وكذلك تدرك أن انتهاء الأزمة في ظِلّ عدم تحقيق الأجندة الخفيّة سيزيد من "سخونة" الكُرسي الذي تجلس عليه في السُلطة. وعلى عكس ذلك، فاستمرار الحرب يعطيها مُسوغاً لتبرير وجودها بدعوى أن هناك خطراً حقيقيا يهدِّد الدولة الوطنيَّة، ولذا أصبح الأمر بالنسبة لها سيَّان.. فللسلام كُلفته مثلما أن للحرب كُلفتها.

مع ذلك، فإن كثيراً من المُراقبين يرون أن شبح انهيار وتفتت الدولة القوميَّة يظل قائماً، نظراً لعدم مقدرة السُلطة الحاكمة في خلق التلاحُم والتجانُس القومي والسياسي بين الشعوب الإثيوبيَّة، ويبدو أن هذا هو ما تعوّل عليه إريتريا في أجندتها الخفيّة كذلك، فهي تطمح بأن تنفجر تلك التناقُضات وتُؤدِّي إلى إشاعة مناخ من عدم الاستقرار السياسي، تقف السُلطة الحاكمة عاجزة حياله، مما يمكن من إعادة ترتيب الخارطة السياسيَّة الإثيوبيَّة على أسُسٍ جديدة. وبالطبع هذا ما دعاها إلى إحياء علاقتها القديمة مع تنظيمات إثيوبيَّة أخرى.

مع أن المواطن الإثيوبي قهرته الظروف، سواء تلك التي تحاصره من حين لآخر بفعل الطبيعة أو السياسة التي جعلته حقلاً لتجارب منذ الأزل، وكلا الظرفين - الطبيعي والسياسي- استلبا روحه وجعلاه إنساناً مدجَّناً، فليس في قاموسه أي فعلٌ من أفعال التمرُّد والثورة والعصيان.. وما فعلته جبهة التيغراي كان استثناء، بالرغم من أنه يظل عملاً محدوداً لم يندح إلى رحاب الأفعال السابقة في معانيها الإيجابيَّة.

علي عكس حسابات أديس أبابا، نجد أن الأزمة قد عمَّقت من الوحدة الوطنيَّة الإريتريَّة، وقد لا يكون ذلك حُباً في الجبهة الشعبيَّة، لكن المُؤكد أن الشعب التفَّ حولها، حتى الذين كانوا يخالفونها الرأي.ولهذا مبرِّراته النفسيَّة الوطنيَّة قبل السياسيَّة، فعند اندلاع الحرب لم يمُر على استقلال إريتريا سوى خمس سنوات، بما يعني أن المشاعر الوطنيَّة ما زالت متأجِّجة لم تتداخل معها الظروف السياسيَّة المعقدة ولا الاجتماعيَّة الضاغطة. علاوة على أنه عندما يتناهى إلى سمع المواطن مسألة إعادة احتلال بلاده، فذلك يعني استدعاء الماضي اللئيم بكل ما يحمله من آلام.. ذاق فيها مآسي الحرب ومرارات التشرُّد والضياع وقسوة الحياة في المنافي والمهاجر، ودرءً لكلِّ ذلك سيظل متشبثاً بوطنٍ التقاه بعد طول معاندة. هذا العامل لم تضع أديس أبابا له تقييماً صحيحاً، وهو - أياً كان تفسيره- قد صبَّ فعلاً في صالح الجبهة الإريتريَّة الحاكمة، لكن عند وقوع الجولة الثالثة خضع هذا الأمر لتأويل كثير.. (تفصيل ذلك سيرد في الفصل الأخير).

كمثالٍ لما ذكرناه عن إعلاء قِيَم الولاء الوطني بالنسبة للإريتريين، لفت انتباهي حديثٌ أدلى به أحد المُمثلين المحليين (٦)، قال بينما كان يُؤدِّي دوراً في

مسرحيَّة قُبَيْلَ الاستفتاء على الاستقلال بأيام، وكانت تصُب في اتجاه التعبئة العامَّة للمواطنين، وكان دورُهُ في مقام مَن يتوعَّد عامَّة الشعب إذا قالوا "نعم" للاستقلال، وفجأة وبينما هو يردّد ذلك صَعدَت إحدى المُشاهدات إلى خشبة المسرح، وهمَّت بخنقه، فحاول الهروب منها، فظلت تركض من خلفه إلى أن خرج من الباب الخلفي. وفي مشهد آخر، قال نفس الممثل، إنهم بينما كانوا يُؤدُّون ذات المسرحيَّة في مسرح آخر، صَعَدَ أحد الحُضور وصفعه صفعة مُؤلمة، لم يتمالك معها نفسه فردَّها إليه، وأسدلَ الستار.

في مقابل الظروف التي اشرنا إلى أنها يمكن أن تواجه الجبهة الحاكمة في اثيوبيا، كذلك هناك ظروفٌ أخرى مماثلة يمكن أن تواجه "الجبهة الشعبيَّة للديمقراطيَّة والعدالة".. فهي دون شك ستجد نفسها محاطة بكَمٍ هائل من تساؤلات المرحلة الجديدة، وأيضاً ستزداد سخونة الكُرسي الذي تجلس عليه،، ولن يعصمها من كُلِّ ذلك سوى تحديد رُؤيتها السياسيَّة والتنظيميَّة بما ينسجم تماماً مع تسميتها.. فوضعها الكائن جعلَ منها نسخة اشبه بكياناتِ اندثرت، سواء في المحيط الأفريقي أو العربي، وذلك مهما كان حجم المحاولات في جهود خلاقة ترغب في جعلها تجربة متميِّزة.

بالضرورة أيضاً، أن تنعكس تلك الرؤية على أنشطة الحكومة طالما أنها تُعدُّ الحزب الحاكم، أو بمنظور علاقة التوأمة التي وصفت بها. ذلك إن حدث، فهو قد يعني تكريس الدولة المُؤسسيَّة بتفعيل أجهزتها السياسيَّة والدبلوماسيَّة والإداريَّة والتنفيذيَّة في إطار وعاء ديمقراطي واسع، يفصل فصلاً كاملاً بين السُّلطات الثلاث، ويجعل الرابعة ترفُل في مزيد من الحريَّات التي تمنحها القُدرة في الدفاع عن حقوق الإنسان واحترام قِيمه ومُثُلِهِ العُليا، وحماية دستوره من أي يد باطشة يحتمل أن تتوغل عليه.

فإن كان ذلك هو ما رمى إليه السيد الأمين محمَّد سعيد في حديثه لصحيفة "المستقلة" في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٥، يكون قد أغلق باباً كان مُشرعاً، إذ قال: «**أقولها بشكلٍ قاطع، نحن نؤمن بالرأي والرأي الآخر، والتناوب السلمي على السُلطة في إريتريا. هذا منصوصٌ عليه في الدستور الخاص، ومنصوصٌ عليه في الدستور الإريتري، ولم يبق إلاّ التطبيق الذي تقف حجر عثرة فيه الحرب التي نخوضها مع إثيوبيا. قد أخر الظرف الطارئ برامجنا التي لا تؤمن بالحُكم الشمولي، وإنما هي مع التعدديّة والإيمان بحق الرأي الآخر في التعبير عن نفسه**».

بالتأكيد لم يبق سوى التطبيق الفعلي الذي يُغلق الباب المُشرَعِ تماماً، والتطبيق قد يأتي من قبيل إدراك ظرف التطوُّر المجتمعي الإنساني، وقد يأتي نتيجة الظروف المستجدَّة الضاغطة، فالأزمة وتوابعها لم تُعمِّق من قضيَّة الوحدة الوطنيَّة وحدها، إنما في جانب آخر، نجدها قد زادت من الاهتمامات السياسيَّة

بالنسبة للمُواطن من خلال الممارسة المتصلة، والتي تكاد أن تكون بصورة يوميَّة في السنوات الماضية، محاولة منه للإلمام بالظروف والأحداث التي تحيط ببلاده، وكانت فيما مضى محصورة في دهاليز السُّلطة، إلى جانب أن عطاءه المُتميِّز في هذه الأزمة، والذي شمل الغالي والنفيس، هُو بقانون الطبيعة فعلٌ ينتظر ردَّ الفعل.

كان من المُفترض أن يكون العام الذي مضى (١٩٩٩) هو نهاية الفترة الانتقاليَّة في إريتريا، وتشهد نهايته كذلك إجراء الانتخابات العامَّة، لولا ظروف الحرب الراهنة - كما ذكر سكرتير الجبهة الشعبيَّة- وذلك يعني احتمال إجرائها بعد انجلاء تلك الظروف، ومع ذلك لا يمكن التكهُّن بما ستُسفِر عنه، على الرغم من أن الخطوط العامَّة تُؤكِّد أن الجبهة الشعبيَّة ستظل لاعباً محورياً في تلك النقلة الجديدة. كما أن الدستور المُجاز في مايو (آيار) ١٩٩٧ في إقراره للحريَّات العامَّة لكافة المُواطنين، لم يشأ أن يستخدم ذات مصطلحات الديمقراطيَّة الليبراليَّة المُتعارف عليها، مثل "التعدديَّة الحزبيَّة"، فاستعاض عنها بالنص: «**الحق في إقامة منظماتٍ ذات أهدافٍ سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة**».. (البند ٦ المادة ١٩). وذلك ما قد يعني استمراراً لمنهج الديمقراطيَّة المعياريَّة التي مارستها إريتريا طيلة السنوات الماضية.

ليس سراً أن الرئيس "أسياس أفورقي" يلعب دوراً مركزياً في إدارة شئون الدولة الإريتريَّة، وهو - للذين لا يعرفونه- يتميَّز بقُدراتٍ فكريَّة وثقافيَّة عالية، اكتسبها من خلال تاريخ نضالي طويل، مرَّ فيه بكُلِّ مراحل الصُعُود والهُبُوط، ولهذا فهو يتمتع بكايرزما قياديَّة مؤثرة، تبدو - إلى حدٍ ما- مثل تلك التي عناها غوستاف لوبون: «إن العدد القليل من الأشخاص الذين يمتلكون الهيبة الشخصيَّة يمارسون سحراً مغناطيسياً حقيقياً على أولئك الذين يُحيطون بهم، بمن فيهم أندادُهم، فهُم يُطيعونه طاعة عمياء، كما تطيع الدابَّة المتوحشة مُروِّضها، على الرغم من أنها تستطيع أن تفترسه بكل سهولة (٧). عزَّز من وضعيَّة الرئيس الإريتري أيضا احترامٌ تلقائي يُكِنُه له مواطنوه، وثقة كبيرة في شخصه.

كنتُ قد جلستُ إليه أحاوره صحفياً في مرَّاتٍ عديدة، وليست هناك صعوبة في الالتقاء به، سواءً في مناسباتٍ عامَّة أو خاصَّة، وهو في مثل تلك الحوارات من نمط القادة الذين لهُم حضور أخَّاذ، يجذب محاوره في وُضُوحِ طرحِهِ للقضايا وجُرأتِهِ في التصدِّي لها.

لعلَّ قائداً بهذه الصفات لن يجد مشقة كبيرة في حُكم دولة صغيرة بحجم إريتريا، يُلِم فيها بكُلِّ صغيرة وكبيرة، وهذه في حَدِّ ذاتِها سلاحٌ ذو حدَّين. ولهذا يبقى التساؤل: «إلى أي مدى ينبغي عليه أن يبتَّ في عشرات التقارير اليوميَّة - إن لم تكُن المئات- ويُصدِرَ في شأنها القرارات لإدارة جهاز الدولة؟! وما مدى صدقيَّة ما يُشاعُ عنه في ديكتاتوريَّته التي لم يَرْعَوِ الذين نهلوا من مشارِبها الآسنة حتى الثمالة أن يقولوها له، مثلما ورد ذكره في مُلاسنة الفريق البشير في محورٍ

سابق.. فما مدى صدقيّتها في ظِلّ عدم إتباعه للوسائل التي يتبعها مثل أولئك المنعوتين بتلك الصفة، كاللجوء إلى تسيير التظاهُرات الشعبيَّة بالخُطب الطنانة، أو استخدام أجهزة الدولة الإعلامية للظهور الدائم رغم أنف المواطنين، أو اكتناز المال والثروة، أو حتى فرض الصور الشخصيَّة في دواوين الدولة والشوارع الخاصّة، وحتى غرف النوم.. الخ؟! ومع ذلك، يبدو أن هناك خيطاً رفيعاً بين ما يُشاع وما يُمارس حقيقة.

على الرغم من أنني لا أزعُمُ بأنني اقتربتُ من رئيس الوزراء الإثيوبي بالقدر الذي اقتربتُ فيه من الرئيس الإريتري، إلاَّ أنه بمنظور تجربته النضاليَّة المُتميّزة في تاريخ الشُعُوب الإثيوبيَّة، لا يمكن للمرء أن يُقلل من الكاريزما التي يتمتع بها، لكن يمكن القول إنه في إطار ممارسة شئون الدولة بعدئذٍ قد تأثر بعاملين هامّين: **أولهما**، نسبة لطبيعة المجتمع الإثيوبي، فهو لم يستطع الانفكاك من طوق الإرث الإمبراطوري المُناقض للتجربة الثوريَّة بعد أن تسنم مقاليد الرئاسة.. أما المسألة **الثانية**، فتخضع لطبيعة "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" التي جعلت من آخرين أدنى منه في الهرم التنظيمي، أعلى صوتاً.. خاصة في سياق ممارسات الأزمة الراهنة، التي خشي أولئك في بدايتها من أن تؤثر علاقته الخاصّة بالرئيس الإريتري، أو العلاقات الرحميَّة التي تربطه بإريتريا على مُخططاتهم.

لقد أمسك "زيناوي" بدفّة القيادة التنظيميّة في وقتٍ متأخر، وكان ذلك في العام ١٩٨٩.. أي قبل عامين من الانتصار النهائي.. وقد رشّحه لذلك المنصب السيد سبحات نجَا، بالرغم من أن ترشيحه لم يلاقِ قبولاً جماعياً.. هذا ما أكده نجَا لـ"الحياة" بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٢، حيث قال: «**كان مليس زيناوي مجرَّد جندي من الثوّار.. واسترعتني كفاءته العالية في التنظيم وقُدرته على القيادة، وفي إحدى المناسبات الحزبيَّة عرضتُ أمام قادة الجبهة أن يحلّ "زيناوي" مكاني، أميناً عاماً، لكن اقتراحي تعرّض لانتقاداتٍ شديدة من أعضاء في اللجنة التنفيذيَّة، إلاّ أنني استطعت إقناعهم باقتراحي الذي تضمَّن أن أتولى في المُقابل أمانة اللجنة الماليّة**».

ذلك يعني أن خِبرَتُهُ لم تضارع خبرة الرئيس الإريتري، الذي وصل لذاك المنصب بعد نضالٍ طويلٍ، صعوداً وهبوطاً كما ذكرنا، ولعلَّ قلة تلك الخبرة هي التي جعلته حاداً في وصف علاقته بالرئيس الإريتري، التي استدعى فيها تعابير متطرّفة، في حين أن الآخر لم يُجارِهِ في ذلك، وهذا ما جعل عودة الأمور إلى طبيعتها بالوضع الذي كانت عليه، أو استقامة العلاقة مرَّة أخرى في ظِلّ اعوجاج الظل، أمراً شبه مستحيل.

ففي حواره المذكور مع قناة "الجزيرة" الفضائية ١٩٩٩/٥/٢٠، قال رئيس الوزراء الإثيوبي: «**كانت تجمعُنا علاقة صداقة حميمة مع أسياس، هذه العلاقة**

الحميمة مبنيَّة على مجموعة من المبادئ ومجموعة من المعايير، والرَّغبة في تعزيز الصداقة والأخوَّة بين شعبينا، والتعاون والاحترام لسيادة الآخر وشعب الآخر.. بعد أن عقدنا اتفاقاً لحَلِّ النزاع الحدودي بعد ثلاثة أيام، قاموا بغزونا في وجود وزير دفاعهم هنا في أديس أبابا.. حتى العدو الجيِّد لا يطعنك في ظهرك بعد ان يواجهك.. عندما يطعنك صديقٌ في ظهرك بعد ثلاثة أيام من توقيع اتفاقٍ معه، فهذه ليست بعلامة ثقة، ولا يمكن أن تكون هناك صداقة بدون ثقة.. إذا كنتَ تشعُر أنك قادر على الابتسام في وجهي، وبعد ثلاثة أيام تعود وتهاجمني من الخلف، فإن أساس الصداقة يتبخَّر.. لأن أساس الصداقة هو الثقة، ونحن لا نثق به الآن».

في محورٍ آخر من المقابلة نفسها، كرَّر ذات التعابير: «فيما يتعلق بالحكومات، لا أرى كيف يمكننا أن نعود أصدقاء كما كُنا مع القيادة في إريتريا، لقد رأينا عملياً كيف أن بإمكانهم أن يطعنونا في الظهر، ليس فقط في إثيوبيا، بل في جيبوتي واليمن والسُّودان.. كيف يمكنك أن تقيم صداقة مع شخص يضحك لك، ثم يطعنك في ظهرك بعد ثلاثة أيام.. هذا أمرٌ صعب.. فإذا لم نستطع أن نكون أصدقاء، فلن نكون أعداء، بل سنكون محايدين إذا غادروا أراضينا وانسحبوا منها».

ونُقِلَ عن الرئيس الإريتري قوله: «لا أريد أن أجاريه فيما قال، حتى لو أن أسياس ليس صدَّام، لكن تفكيره لا يختلف عن صدَّام.. ليس بمقدوري أن أقول ذلك وأهبط إلى ذات المستوى» (مجلة 'هويت' عدد ١٩٩٨/٧/١٤).

وعن هذه العلاقة، قال الرئيس الإريتري للمجلة المذكورة أعلاه: «في بداية هذا التوسُّع، لن أتحدَّث عمَّا يُحكَى لي عنه، فذاك أمرٌ عجب.. ولكن هناك ما سمعته بنفسي من متناقضات».. واستطرد في محور آخر: «لم تنشأ علاقتي بـ"مليس" لكوننا كنا أبناء حي واحد، أو درسنا في مدرسة واحدة، أو لعبنا الكرة معاً، فلصداقتنا تتابُع تاريخي خاص، نشأت لأننا مسئولون عن شُعُوب، وناضلنا معاً، وتعاونا فيما بيننا، والتقينا في مناسباتٍ مختلفة، وتحادثنا في موضوعاتٍ عِدَّة. يصعُب النظر في العلاقات الشخصيَّة بمعزلٍ عن علاقات المسئوليَّة التي تربطنا، ولذا فالقول إن صداقتنا الشخصيَّة سوف تستمر بعد حَلِّ المشكلة الحاليَّة لا يعدو عن كونه محاولة لفرز أشياء لا يمكن فرزها، ولأن العلاقات قد تعكَّرت من أساسها، فالحديث عن أن الصداقة ستعود إلى سالف عهدها لا يمكن أن يكون غير مجاملة بعيدة عن الحقائق».

كذلك تناول الرئيس الإريتري الموضوع نفسه بعد عدَّة أشهُر من تعمُّق الأزمة، حيث قال في حوارٍ مع تلفزيون بلاده يوم ١٩٩٨/١٠/٣١، رداً على سؤال حول مستقبل العلاقة مع "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي": «في اعتقادي أن الإنسان لا يمكن أن يتحوَّل إلى ملاك.. ومن يحلم بعودة هذه العلاقة إلى ما كانت

عليه سابقاً فهو ساذج يحلم بالمستحيل.. فالحقيقة أن هذه العلاقة قد انقضت مرّة وإلى الأبد».. واستطرد: «**من يحلم اليوم بعودة العلاقة وتحسينها فهو حالم وساذج.. هذه العلاقة وصلت إلى مستوى لا يمكن معه تصحيح الأوضاع.. وفيما يتعلّق بنتائج العلاقة السابقة والتي استمرّت لمدة ٢٢ عاماً، فهذا موضوع آخر.. أما مستقبل هذه العلاقة فقد انتهى تماماً وبشكلٍ نهائي، والحديث عنها هو حديث عن التاريخ الماضي وليس عن المستقبل.. ولا أتوقع شخصيا أنه يمكن الحديث عن تطوّرٍ لهذه العلاقة لاحقاً**».

بالعودة للسيناريوهات المطروحة، لعلَّ السُؤال الذي ينبغي أن يُثار، هو: ما هي خُلاصة جهود المجتمع الدولي ممثلاً في المحاولات التي تقوم بها الإدارة الأمريكيَّة لتفعيل مبادرة السلام الأفريقية؟! وهل يمكن ممارسة بعض الضغوط على الطرف الذي يُبدي تعنتاً.. وفرض عقوبات اقتصادية عليه؟!

في الإجابة على الشطر الأخير، يمكن التأكيد على أن الضغوط لن تُجدي فتيلا، كما أن العقوبات الاقتصاديَّة ليست بذات جدوى في هذه المشكلة.. فهي إن فُرضت فإن تأثيرها السلبي المباشر سيقع على عاتق الشعوب، ولا يُعتقدُ بأن طرفاً دخل في هذه المغامرة وخاض حرباً أهدرت مثل هذه الموارد البشريّة والماديّة، يمكن لإجراء كهذا أن يؤثر في توجُّهاته ودوافعه، وهو في الأصل لم يضع مصالح شعبه نصب عينيه. ثم إن العقوبات الاقتصاديَّة قد فرضتها الطبيعة قبل المجتمع الدولي على إثيوبيا، مثلما فرضتها الحرب نفسها على إريتريا.. **فالأولى**، أصبحت نهباً لمجاعة مُزمنة لا تعرف مواقيت الحرب أو السلم، وإن كانت الحرب تسرع بتنامياها.. أما **الثانية**، فتوجيه إمكانياتها المتواضعة لمواجهة الة الحرب قد جاء على حساب تنميتها ورفاهية شعبها، مع أنه ليس من سبب يدعو المجتمع الدولي لفرض عقوبات على طرف بات يُردّد في قبوله مقترح السلام حتى كاد أن يشك في سلامة اذني مستمعيه.

في مقابل ذلك، فإن العقوبات لو فُرضت على إثيوبيا فذلك يعني تحريض مع سبق الإصرار لانهيار الدولة وتفتت كيانها. وهذا أمرٌ تخشاه الإدارة الأمريكيَّة، بل إنها ادّخرت ما في وسعها في سبيل ألاَّ يحدث.. وضمن هذا الفهم، هناك من يرى من المُراقبين انها - أي الإدارة الأمريكيَّة- قد حاولت إقناع الجبهة الحاكمة بكسر طوق الاحتكارية بتوسيع مواعين المشاركة السياسية. وذلك هو أضعف الإيمان، الذي يحجب المخاوف السالفة الذكر ولو إلى حين.

في خطوةٍ لِبَثّ الرُّوح في جسد المُبادرة الأفريقيَّة، جاء أنتوني ليك إلى المنطقة للمرّة السادسة، في زيارة بدأها بأسمرا لمدّة يوم واحد في ٢٠٠٠/٢/٢٣.. كذلك توجّه أحمد أويحيى إلى أديس أبابا في نفس اليوم، وجاءا معاً إلى اسمرا يوم ٢٠٠٠/٢/٢٦، ومكثا قُرابة الأسبوع في لقاءات مُكثفة، وهي المرّة الأولى التي

يظلان فيها لفترة طويلة كهذه.. ثم غادر ليك إلى أديس أبابا مرَّةً أخرى في ٢٠٠٠/٣/١ وتوجَّه أو يحيى إلى بلاده يوم ٢٠٠٠/٣/٣.

يتضح من هذه الجولات المكوكيَّة أن ثمَّة جهداً قد بُذِل، على الأقل لتفادي شبح جولة ثالثة من جولات "حِوَار البُندُقِيَّة"، وهو ما لا يستطيع أي مراقب أن ينفيها في ظِلِّ الوقائع الكثيرة التي ورد ذكرها.

obeikandl.com

***نتوقف عن سرد وقائع هذه الأزمة عند هذه النقطة، لنتابع تفاصيل بعض ما كان يجري من أحداث على جبهات القتال المُختلفة في الفصل التالي.. ثم نعاود السَّرد في الفصل الأخير..**

هَوَامِش الفَصل الحَادي عَشر

(١) كانت أوّل زيارة لرئيس أمريكي إلى أفريقيا هي لفرانكلين روزفلت إبان الحرب العالميّة الثانية، حيث توقف في غامبيا في طريقه لحضور مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٤٣، وتوقف فيها مرّة ثانية في طريق العودة مع الزيارة غير الرسمية لليبيريا. ثم جاء جيمي كارتر بعد ٣٥ عاماً وزار نيجيريا وليبيريا عام ١٩٧٨، إضافة إلى زيارة جورج بوش للصومال عام ١٩٩٢، ولكنها اقتصرت على تفقد أوضاع القوّات الأمريكيّة هناك، ولذا تعتبر زيارة كلينتون هي الأطول لرئيس أمريكي لأفريقيا. (ص ١٥)

(٢) تبلغ الديون الامريكية على أفريقيا ٤,٦ مليار دولار، وديون القارة مجتمعة تبلغ ٢٢٣ مليار دولار، من جهة تقدّر المساعدات الأمريكيّة لأفريقيا بنحو ٧٠٠ مليون دولار سنويا، في حين تستحوذ إسرائيل وحدها على مساعدات أمريكيّة تبلغ ٣ مليارات دولار سنوياً، ومصر ملياران سنوياً. ما المساعدات الفرنسيّة للقارة فقد بلغت في العام ١٩٩٧حوالي ١٨,٧ مليار فرنك، أي ما يعادل ٤٩ % من مُجمل المساعدات الفرنسيّة الخارجيّة. (ص ١٥)

(٣) تُطلقُ تسمية الـ"فلاشا" على اليهود الإثيوبيين، وتعني "الغريب" أو "المهاجر" باللغة المحليّة. وثمّة فرق بين "فلاشا مورا" الذين لا تعترف بهم الأسرة اليهوديّة، لأنهم انقطعوا عن ممارسة الشعائر الدينيّة وتحوّلوا إلى المسيحيّة، وبين "بيتا إسرائيل"، وهي التسمية التي يطلقها اليهود الإثيوبيين على انفسهم. (ص ٣٢)

(٤) البروفيسور دونالد ليفين Donald Leivine, Wax and Gold, P.82 استنادا إلى "إريتريا الحديثة" ١٩٩٩/٤/٨ (ص ٤٤)

(٥) "سمبلة".. تعبيرٌ يستخدمه أهالي جنوب السّودان، ويعني الذين ماتوا دون ذنبٍ جنوه أو جريرة اقترفوها. (ص ٤٩)

(٦) لقاء مع الممثل "أحمد محمّد بُرهان المعروف بـ"أبو كلاه" - إريتريا الحديثة ١٩٩٨/٥/٩. (ص ٥٢)

(٧) غوستاف لوبون – سيكولوجية الجماهير – ص ١٣٨ (وهو أحد علماء النفس الفرنسيين، ومؤسس "علم نفسية الجماهير". وُلِدَ في منطقة النورماندي ١٨٤١، ومات في باريس عام ١٩٣١، وقد قسّم الكاريزما إلى الهيبة الشخصيّة والهيبة المكتسبة (الاصطناعيّة). (ص ٥٤)